

اخترنا
للفلاح والعامل

الروعي الثورية
في
الميثاق

بقلم
حسن عبد السيد



الروعة الثورية في الميثاق

بقلم
حسن عبد السيد

مقدمة

لما كانت ثورة ٢٣ يولية ثورة سياسية اجتماعية فقد أصبح استمرارها ضرورة حتمية لتطوير المجتمع من الناحية الاجتماعية حتى تحرر المواطن الذى ظل قرونا طويلة يروح تحت عبء الاستغلال والاستبداد يرنو ببصره إلى مستقبل يليق بكرامة الإنسان .

وليس مهمة تحرير الفرد اجتماعيا بالشيء الهين اليسير ولكنها تحتاج إلى جهد عنيد وكفاح شاق وما كانت لتنفذ مع هذه المهمة الإصلاحات الجزئية التى تعتبر من باب المسكنات لعلل وأمراض مزمنة وما كانت لتنفذ معها فى نفس الوقت ثورة استهدفت تغيير وضع سياسى قائم ، بوضع آخر دون أن يكون لديها من بعد النظر ما تعالج به مشاكل المجتمع علاجاً جزئياً يتخطى الحواجز ويقفز فى خطا ثابتة نحو مجتمع أفضل ترفرف عليه الرفاهية . وقد هب الرئيس جمال عبد الناصر عن إحساسه بضرورة تحرير الفرد تعبيراً جامعاً مانعاً حينما قال :

«لم تكن شريعة العدل شريعة الله تسمح بأن يكون الغنى إرثاً والفقير إرثاً وأن تكون الصحة إرثاً ، والمرض إرثاً وبأن يكون العلم إرثاً والجهل إرثاً ، وبأن تكون الكرامة الإنسانية إرثاً ، وبأن يكون الذل الإنسانى إرثاً ،

ولما كانت الجمهورية العربية المتحدة قد اختارت بإرادة حرة بناء المجتمع فيها على أسس اشتراكية فالتحذت بذلك مركز الطليعة في العالم العربي وإفريقية، ولما كانت الطليعة التحررية دائماً تستهدف لحرب ضروس من الاستعمار وعملائه من الرجعيين والاحتكاريين والاستغلاليين، ولما كانت هذه المؤامرات باقية مابقيت الرجعية والاستعمار وأصحاب النفوس المريضة فقد كان لزاماً على شعب الجمهورية العربية أن ينظم نفسه تنظيمًا ثوريًا دقيقًا واضح المعالم يستطيع به أن يصمد في وجه المؤامرات الاستعمارية من الخارج ويحمي مكاسبه التي كفح من أجلها في الداخل وكان لا بد أن يرتبط العمل الثوري بميثاق محدد للعمل يعالج واقع المجتمع ويحقق ما نصبو إليه من آمال ويكون الارتباط به هو أساس الانتخابات العامة للاتحاد الاشتراكي في كل أنحاء الجمهورية العربية المتحدة، والخروج عنه خروج عن الإرادة الشعبية وعن إجماع الأمة فيعتبر خيانة عظيمة.

ومشروع الميثاق الذي عرضه الرئيس في ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ على ممثلي الأمة من أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية وأعضاء اللجنة التحضيرية يشمل كما هو معروف أبواباً عشرة تعرضت هذه الأبواب لتاريخنا وكفاحنا الطويل من خلال هذا التاريخ وأبرزت في وضوح وصراحة المشكلات التي يعاني منها مجتمعنا في حاضره وأوجدت لها حلولاً هي في مجموعها بمثابة النافذة التي تطل منها على مستقبلنا الملى - بالإشراق والامل على أسس اشتراكية ديمقراطية.

وتعد كل عبارة في الميثاق ثمرة اجتماعية بناءة آمنت بضرورة

التغيير وبإمكان تحدى التخلف وفق خطط مدروسة في عمق ، وبعبدة
من فوضى الارتجال بحيث أن العمل بالميثاق يستلزم من كل فرد منا
أن يكون خلية ثورية بناءة لسكى يتمشى وميثاقا ثوريا بناء .

والذى يدعو إلى الإعجاب فى الميثاق أنه انبثق من عقلية ثورية
تمتص بشفاافية منقطعة النظير جماعاتها تدرك حاجات الجماهير وتعمل على
إشباعها بأسلوب يتمشى مع مالنا من تراث وتقاليده وهذا فى حد ذاته
ثورة من ناحية شخصية الزعيم . زعيم خرج من وسط هذا الشعب العامل
وليس من طبقة العاطلين بالوراثة — ووهب حياته وكرسها من أجل
رفعة هذا الشعب وهو لذلك يحس بالآلام الجماهير ويدرك آمالها فيترجم
عنها فى الميثاق ترجمة دقيقة تحمل كل معانى الثورة التى تبنى مستقبل
الأجيال بعكس ما كان عليه الحال فى الماضى حيث كان أذعياء الزعامة
يتلاعبون بمشاعر الجماهير ويزيفون الشعارات والشعب فى خضم هذا
التلاعب قد كفر بكل اصلاح سلبى يجعل الاقلية المستغلة تقوب
إلى رشدها وترجع عن غيها ولم يبق أمامه سوى الثورة التى تضع
حداً لآلامه وتضع أمانيه موضع التنفيذ .

كما أن الميثاق حينما أصر على أن يكون نصف أعضاء المجالس الشعبية
فى التنظيم الشعبى الجديد على الأقل من نصيب العمال والفلاحين قد
أصدر بذلك قراراً ثوريا بالغ الأهمية حقق الديمقراطية السليمة ،
وحى الأغلبية من تحكم الأقلية فيها وإهدار مصالحها وكرامتها .

وسنحاول فى هذه السطور أن نبرز هذه الروح الثورية فى جميع
الأبواب التى اشتمل عليها الميثاق .

الباب الأول

نظرة عامة

تجلى في هذا الباب الروح الثورية من استعراض الظروف التي مرت بها البلاد قبل الثورة والتي أشعرت الطليعة المكافحة من أبناء بالظلم فكانت الثورة .

عالج الميثاق في هذا الباب الظروف التي قامت فيها الثورة وكيف أن الثورة عندما قامت واجهت مجتمعا اختلت فيه الأوضاع اختلالا جعل الكثيرين يعتقدون أن بلدنا بلد المتناقضات والمعائب بلد تعيش فيه الأقلية التي تجد مالا تنفق على حساب الاكثية التي لا تجد ما تنفق ، بلد يتحكم فيه الاستعمار ويرسم مستقبله في أبشع صورة من الاستغلال والتحكم والسيطرة .

بلد يعاني من نظام ملكي فاسد تحكمه عقدة نفسية أساسها أن استمراره في الحكم لا بد أن يستند إلى تأييد الاستعمار وحراب الاستعمار . مجالس نيابية مزيفة منزعلة عن القاعدة الشعبية . تشكيلات حزبية أخذت ترسم سياستها وفقا لمصالحها وفي غمرة صراعه على الحكم نسيت المطالب الوطنية .

جيش سيطرت عليه الرجعية والاستعمار واستعمل أكثر من مرة
في إرهاب الحركات الوطنية واستغل أسوأ استغلال في حرب فلسطين.
شعب متحفز وثاب يتوق إلى التغيير ولكنه لم يكن يستطيع
أن يغير كل هذه الأوضاع وهو أعزل من السلاح ومحروم من القيادة
الحكيمة ..

تلك صورة البلاد التي عجلت بالثورة فكان لزاما عليها أن تواجه
واقع المجتمع وتعمل على تغييره في عزم وإصرار ولم تكن هناك برامج
مفصلة تسير عليها الثورة وإنما كانت إرادة الثورة كما قال الرئيس
لا تملك غير المبادئ الستة المشهورة التي نحتها إرادة الثورة من مطالب
النضال الشعبي واحتياجاته وتلك المبادئ الستة هي :

١ - القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين . واتد
عاجلت الثورة هذا المبدأ بإرادة صلبة لا تلين حتى اضطرت بريطانيا
صاحبة الحول والصول أن تقاطعي الرأس مرغمة أمام الشعب الثائر
الذي لا تعرف قيادته الثورية حلا وسطا لتحقيق مطالب الجماهير
وتم الجلاء عن أرض الوطن في ١٨ يونية سنة ١٩٥٦ وفي ٢٣ ديسمبر
من نفس العام عقب عودته في العدوان المسلح بعد تأميم القناة .

ولم يكن جلاء المستعمر معناه أن كل مخلفاته قد انتهت وإنما كان
لزاماً على الثورة أن تقف بالمرصاد لأعوان الاستعمار ممن ذاقوا حلاوة
التعامل معه على حساب الجماهير أو ممن رسب في أذهانهم أنه لا يمكن
للبلاد أن تتخلص من الاستعمار وأن تكون دولة ذات إرادة قوية
تابعة من ضمير أبنائها فعملت الثورة على شل حركة هذا الفريق وعزلته

عن التصدى لقيادة الشعب نثيبتاً لمعنى الثورة على كافة الأوضاع العائدة
التي كفر بها الشعب العربي في مصر منذ بدأ تاريخه الحديث .

٢ - وكان المبدأ الثاني هو القضاء على الاقطاع وإن حاول أصحاب
المصالح من الاقطاعيين أن ينصرفوا بالثورة عن أهدافها فعرضوا على
قادتها الضرائب التصاعدية مع بقاء نظام الاقطاع ليستغل الفلاح وتشل
حريته ويصبح كما كان في الماضي أسيراً لأصحاب الأرض يرى ما يرى
ويسمع ما يسمع ، تتحول حبات عرقه إلى ملايين تصب في جيوب
السادة أصحاب الملايين ، وهنا تجلت الإرادة الثورية التي لم تنحرف عن
مفهومها الثوري إذ رفضت الثورة ملء خزائنها بالأموال من الضرائب
التصاعدية على حساب حرية الفرد في الدولة فأعلنت صريحة أن الإقطاع
يجب أن يزول ليتحرر الفرد ، ومن هنا وقفت الثورة على قمة التغيير
الثوري الذي لا يساوم في سبيل تحقيق الحرية وكسر أغلال الماضي
على صلابتها وقساوتها .

٣ - وكان المبدأ الثالث هو القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس
المال على الحكم ولم يكن معقولاً في ظل الثورة أن تجري الأمور على
ما كانت عليه في الماضي ، فئة قليلة تملك وتحكم وأغلبية ساحقة لا تملك
ولا تحكم ، فعالجت الثورة هذه الظاهرة بالقضاء على الاحتكار وسيطرة
رأس المال على الحكم وإعطاء الفرصة للقوى العاملة من أبناء الشعب
لتمسك بيدها التنظيمية زمام الأمور فكان أن عزلت قوى المصالح عن
ثبت عداؤهم للاشتراكية عن المناصب القيادية في التنظيم الشعبي الجديد
وتحتل روح الثورة في هذا المبدأ واضحة إذ لا يعقل أن تكون
الأقلية خصماً وحكماً في نفس الوقت إذ كيف يحكم الرأسماليون ونظابهم

برفع مستوى معيشة الطبقات السكادحة ، وظل تقدم الطبقة السكادحة ،
يعنى سحب امتيازات تلك الطبقة المستغلة .

٤ - وكان المبدأ الرابع . إقامة عدالة اجتماعية ، وتحقيق حلم
الجاهلير التي كانت تتحرق شوقاً إلى العدالة والتحرر من أن يظل الغنى
إرثاً والفقير إرثاً والعلم إرثاً والجهل إرثاً والصحة إرثاً والمرض إرثاً
خطلت الثورة أغلال التقاليد البالية وأن تعيد الحقوق إلى أصحابها رغم
أنف الطامعين والمستغلين فثبتت الاشتراكية ورسمت حدودها في
الحقل والمصنع وفي سائر فروع الاقتصاد القوي من أجل تحقيق
العدالة الاجتماعية ، وتوفير الخدمات اللازمة لآبناء الشعب .

٥ - أما عن الهدف الخامس للثورة فهو إقامة جيش وطني قوى
بكل ما في هذه العبارة من معان وقد سارت الثورة في تحقيق هذا
الهدف شوطاً بعيداً لعل أبرز ما فيه - مع التسليم برجولة الجندى
العربي وثباته - هو تحطيم احتكار السلاح أولاً ثم صنعه عملياً في
البلاد ثانياً ففضت الثورة على احتكار الاستعمار بيع السلاح إلا أن
يكون سلاحاً مشروطاً بأحلاف عسكرية أو بعدم الاعتداء على ربيبة
الاستعمار اسرائيل بعقد صلح معها . ولكن الثورة بتحطيم احتكار
السلاح وصناعاته وبناء قوة بحرية برية جوية ضاربة قامت بأكبر
وأحدث تنظيم عسكري في الشرق الأوسط حتى لا تكون تحت ضغط
الاستعمار والصهيونية شعباً آخر من اللاجئين .

٦ - أما عن الهدف السادس فهو إقامة حياة ديمقراطية سليمة
والديمقراطية في معناها الاصيل حكم الشعب نفسه لصالح نفسه ولم تكن
والحالة هذه هناك ديمقراطية في بلادنا فيما قبل الثورة إذا عرفنا أن

جماهير الشعب من العمال والفلاحين وهم الأكثرية المنتجة كانت محرومة من حق التمثيل في المجالس النيابية وإنما كانت أداة لتوصيل ذوى المصالح من الإقطاعيين والاحتكاريين إلى هذه المجالس وبديهي أن الخصم الحاكم لم يكن مستعداً يوماً لإقامة عدالة اجتماعية لهذه الأكثرية فانتفت الديمقراطية إلا من واجهة براقية مزيفة فوآها لإجراء الانتخابات وتزويرها . أما الآن فقد أهدت الأعلبية ، الحق في التشريع لتحمي مكاسبها فتحقق الهدف الاسمي من الديمقراطية وهي حكم الشعب نفسه لصالحه .

هذه المبادئ الستة الشهيرة هي التي تعاورت كما قال الميثاق ونحركات بالتجربة والممارسة وبالتفاعل الحي مع التاريخ القومي نحو برنامج تفصيلي يفتح طريق الثورة إلى أهدافها اللامتناهية وظهرت علينا جملة التجارب التي مرت بالشعب وهو يضع هذه الأهداف موضع التنفيذ في شكل ثوري مدروس هو الميثاق الوطني الذي استقر رأي الشعب عليه مرجعاً له في تحقيق أهداف ثورته والمضي قدماً في تثبيت أركانها على أسس من الوعي والثقة بالنفس والأمل في المستقبل .

الباب الثاني

في ضرورة الثورة

استلهم الميثاق تاريخ الأمة العربية التي تكاثفت عليها أحداث شتى غاية في السوء لو أنها أصابت أية أمة من أمم الأرض لضاعت معالم قوميتها ؛ من تلك الأحداث مثلا الحروب الشرسة التي كبدت الأمة العربية ، خسائر فادحة في الأموال والأرواح ضد الصليبيين والتتار في العصور الوسطى ، وضد البرتغال والأتراك في مطلع العصور الحديثة ، وضد الاستعمار الأوربي والصهيونية إلى يومنا هذا ، وما صاحب ذلك من تخلف مادي وعلوي جعل الأمة العربية بعد أن كانت في مركز الصدارة العالمية في شتى الميادين وعلى الأخص العلمية والتشريعية حتى أصبحت بعد كل هذه الظروف تسير خلف القافلة وتعيش في شبه عزلة عن التيارات الفكرية الحديثة ، مما جحد جهود أبنائها وأنذر بسوء العاقبة ما لم تتداركها ثورة تتركبها من جديد وتنفخ فيها من روحها الثورية ، فتكشف عن معدنها الأصيل الذي يستطيع أن يفعل الأعاجيب لو تحققت له حرية الإرادة وأعطى لهذا المعدن الأصيل فرصة صياغة مستقبله بيده . ولذلك أصبحت الثورة ضرورة تاريخية يتطلبها الكفاح العربي الراهن .

فلا بد كما جاء في الميثاق من ثورة في الأمة العربية للتغلب على ما أصابها من وسائل القهر والاستغلال ولكي تستطيع الأمة العربية أن تعوض ما فاتها من قرون التخلف في سنوات لا بد لها من ثورة تسابق الزمن وتضع الحلول السريعة موضع التنفيذ وهي في ذلك مطالبة بأن تلمح بسباق الاختراعات العلمية الهائلة . ولكي تستطيع الثورة العربية أن تشق طريقها يجب أن تكون في نظر الميثاق مساحة بأسلحة ثلاثة : الوعي النابع من تفكير حرمستقير ، والحركة السريعة الطليقة التي تتمسك بأهداف النضال ومثله الأخلاقية ، والوضوح في رؤية الهدف ، وعدم البعد بالنضال الوطني عن طريقه وتبديد طاقاته في معارك فرعية .

وأهداف الثورة الضرورية التي نتحدث عنها الميثاق واضحة بحكم أنها ثورة شعبية تمس عن قرب أعصاب الجماهير التي عانت من السكت وانعدام العدالة الاجتماعية ومعارق الفرقة التي هشتت أجزاء الوطن العربي إلى دويلات لخدمة أغراض الاستعمار الحديثة وعلى ذلك فالثورة العربية لا بد أن تسعى إلى الحرية والاشتراكية والوحدة وأن تستفيد من التجارب الغنية التي حصلت عليها الشعوب المسكافة بنضالها .

ولقد أبرز الميثاق دور الثورة العربية في مصر وبين أهميتها في العالم العربي حينما قال : ولقد فرضت الظروف الطبيعية والتاريخية على القيادات الشعبية ، في الجمهورية العربية المتحدة أن تكون بالنسبة للوطن العربي الدولة النواة في طلب الحرية والاشتراكية والوحدة ولذلك وجب أن تتعرف هذه القيادات الشعبية في مصر على تاريخها وجذور نضالها .

الباب الثالث

جذور النضال المصري

تحدث الميثاق عن جذور النضال المصري بروح ثورية أبردت كفاح الشعب العربي في مصر ضد الاستعمار والاضطار الخارجية وتبجلى روح الثورة في هذا الغرض فالثائر دائماً يستمد ثورته من تاريخ شعبه القريب والبعيد إذ في هذا التاريخ ما يثير في النفس العزة القومية ويدفعها إلى نفس غبار الحاضر استعداداً لرحف ثورى مقدس يعيد إلى الأمة سابقى جدها ويجعلها خليفة بأن تمهش على المستوى الكريم اللائق بها ، ولذلك وجدنا جمال عبد الناصر من أكثر القادة الثوريين مطالعة للتاريخ عامة ولتاريخ أمته العربية خاصة ومن تعمقه فى البحث التاريخى وإحساسه بمسؤولية وطنه تجاه الأمة العربية نراه دائماً يذكر ويعتز بروائع أحداث تاريخنا المجيد لا على سبيل الترحم على الماضى واسكن على ضوء شمع الهدم والعمل الثورى الذى يجعلنا نعتز بأجدادنا وبأننا إذا أردنا الحياة ، فلا بد أن يستجيب القدر .

لقد كنا ننظر إلى الأهرام والتقدم العلمى فى مصر الفرعونية نظرة الذى يعيش على فئات ذكريات الماضى يقنع بها ويباهى دون أن يحفل بالتعمق فى وضعه الحاضر حتى بهرته الحضارة الحديثة فذهبك فى تراثه

على أنه لا قيمة له وأن عنصر المبادأة والسبق العلبي والمادى قد انتقل إلى أم أخرى لا مناص من تقليدها والسير في ركبها حالة هل إنتاجها وفكرها حتى إذا ما ظهر في هذه الأمة كما عودنا تاريخها شخصية آمنت بوطنها وآمنت بحتمها في الحياة وقادت هذا الشعب الخلاق إلى آفاق العمل اللامتناهية تحت قيادة ثورية بناء استطاع هذا الشعب أن يعرف طريقه وأن يثبت وجوده ، وأن يطالع صفحات الماضى على أنه وسيلة لشحن الهمم ومعين لمزيد من الثقة بالنفس يفتح أبواب المستقبل .

هكذا نرى الروح الثورية واضحة في معالجة جذور النضال المصرى إذ يذكر الميثاق شعب الجمهورية العربية المتحدة بأنه مثل في الماضى في عديد من المواقف الحرجة دور الطليعة التى تصدت لأعقد المشاكل التى جابهها العالم العربى ونجح فى مهمته نجاحاً ساحقاً بفضل إيمانه وئبائه وأصالة معدنه وبقاء جوهره والتاريخ بعيد نفسه كما يقولون ولكن فى الجزئيات لا فى المراحل بمعنى أن مرحلة العصور القديمة أو الوسطى أو الحديثة لا يمكن أن تعود بكل سماتها ومقوماتها مرة ثانية فى الحاضر المعاصر وإنما هناك أحداث بعينها قد تتكرر بوجه شبه كبير فى عصر وآخر فالشعب الذى قاد الكفاح ضد الصليبيين فى أواخر القرن الحادى عشر واستمر يكافح حتى القرن الثالث عشر بقايا الاستعمار الصليبي والخطر المغولى ، الشعب الذى حطم الغزو الصليبي فأنحسرت موجته عقب معركة حطين سنة ١١٨٧ م والشعب العربى فى مصر الذى مثل دور الطليعة المسكخة لصد الخطر المغولى وأثبت كيانه كشعب حر أبى رفض لإنذارات النهديد وهب يدافع عن كرامته وقوميته فى وجه الوحف النخر الذى لم يصادف توقفاً إلا على أيدي الشعب العربى

بزعامه مصر في معركة د عين جالوت ، سنة ١٢٦٠ م المعركة التي غيرت وجه التاريخ وحفظت تراث الإنسانية من الضياع لا في الوطن العربي بحسب ولكن في أوربا كذلك .

هذا الشعب الذي مثل دور الطليعة ونجح في الماضي هو نفس الشعب الذي تحمل دور الطليعة في الوقت الحاضر من أجل تحقيق العزة والكرامة في الوطن العربي بالوقوف في وجه الاستعمار والصهيونية .

واستمر الميثاق في عرضه لجذور النضال المصري فنوه بفضل الأزهر في حفظ التراث العربي الفكري أثناء فترة الخول العثماني ويرى الميثاق أن الحملة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر لم تكن هي التي صنعت اليقظة المصرية في ذلك الوقت وإنما كان الأزهر يوج بتيارات فكرية ثورية ضد الاستعمار العثماني واستبداد المماليك غذتها الحملة الفرنسية حينما فتحت عيون المصريين على العلوم الحديثة لحالت بينهم وبين العزلة الفكرية التي فرضها الأتراك على الشعب المصري وكانت هذه اليقظة القومية هي التي دفعت محمد علي إلى تولي الحكم في مصر سنة ١٨٠٥ باسم الزعامة الشعبية التي اختارته واليا بشروط شعبية أكدت سيادة الشعب في الدولة الجديدة وأهم هذه الشروط ألا يفرض الوالي ضرائب إلا إذا أقرها الشعب ، وألا يبرم أمرا إلا بموافقة ممثلي الشعب وقدم الشعب لمحمد علي خدمات جليلة فأمدّه بالأموال اللازمة لنفقات جنده المتمردين كما حال دون نقله حينما أصدر السلطان أمره بذلك سنة ١٨٠٦ واضطر السلطان العثماني إلى تثبيته في مصر مرغماً . على أن أكبر خطر تهدد حكم محمد علي الذي كان يستند إلى الجبهة الشعبية حتى ذلك الوقت هو خطر الغزو الإنجليزي سنة ١٨٠٧ في الحملة المعروفة باسم حملة فريزر

التي واجهتها جموع الشعب في رشيد وأوقعت بها الهزيمة دون أن يكون
 لمحمد علي أو جنده جهد عسكري في ذلك . ولما فرغ محمد علي من حملة
 فريرز ونجا من الخطر المحقق بدأت المأساة وهي أن محمد علي لم يؤمن
 بالجهة الشعبية إلا بوصفها نقطة وثوب إلى مطامعه فلما اطمأن إلى
 سلامة مركزه بدأ يتنكر للزعامة الشعبية ويفصح عن نياته في أنه لم يكن
 ليختلف عن غيره من الولاة السابقين في طمعه وأنايته ورغبته في
 استغلال مصر والمصريين لصالحه وصالح أسرته ، وبدأ محمد علي يضع
 الخطط لتنفيذ سياسته معتمداً على مركز مصر الجغرافي المتوسط بين
 البلاد العربية لجعلها مركز حركة تجميع للبلاد العربية كلها في وحدة
 يتربع على عرشها محمد علي وأفراد أسرته من بعده ومن أجل ذلك بدد
 طاقات الشعب المصري في حملات عسكرية في بلاد العرب والمورة
 والشام والسودان دون أن يعمل على رفع مستواه المعيشي في الداخل
 بل إنه على العكس زاول في البلاد أبشع أنواع الاستغلال والسيطرة
 والاحتكار .

وكاد يتحقق حلم محمد علي في إقامة وحدة عربية لولا أنه كان معروفاً
 لدى الأمة العربية أنه إنما يعمل بوحى من مصالحه الشخصية لاستغلال
 ثرواتها كما أنه كان وابنه إبراهيم غريبين عن القومية العربية . هذا
 فضلاً عن أن قيام دولة عربية بزعامة مصر أقلق بال الدول الاستعمارية
 ذات المصالح الاقتصادية في آسيا وإفريقية وخاصة بريطانيا فعملت على
 تقويض هذه الفكرة من أسسها فسكانت معاهدة لندن التي انتهت بحسر
 المد المصري داخل حدود مصر الولاية في أسرة محمد علي وهو بعض
 ما كان يتوق إليه هذا المغامر الأجنبي .

وتستمر الايام بأسرة محمد هلى بمصر وحكامها معتزلين عن الشعب مستغلين له فى غير هواة حتى إذا رأت الدول الأوروبية غرور بعضهم وسفه البعض الآخر بدأت تنسج خيوط التدخل فى شئون مصر الداخلية فألححت إلى سعيد بضرورة شق قناة السويس وزينوا له الطاريق وفرشوه بالورود والرياحين ولوحوا له بالأموال فاستدان وجاء خلفه إسماعيل وكان مغرماً بالمظاهر فأقبل على الاستدانة إقبال الحاكم المستفيد غير المكترث وأسرف إسماعيل فى الاستدانة فظل يلعب بالنار ويغالى فى اللعب حتى احترقت أصداعه وخرج من مصر بعد أن خلعه رأس المال الأجنبي الدائن .

وجاء توفيق إلى الحكم وفى أعماقه إيمانه بأن لإرضاء الأجانب هو الضمان الوحيد للحكم بعدما حدث لأبيه فبينما نراه يطلأطىء الرأس أمام ساداته الأجانب إذا به يزاول أسلوب السيطرة والحكم المطلق داخل البلاد فاجتمعت فى عهده على الشعب آلة التدخل الأجنبي والحكم المطلق والإرهاب المادى وصادف ذلك نهضة فكرية كان قوامها طلبة الجامعات المبعوثين إلى الخارج منذ عهد محمد على وحلقات الدراسة التى كان محورها شيخ مشايخ عصره جمال الدين الأفغانى الذى أيقظ الحمم الراقدة بطوافه فى مختلف البلاد الشرقية بحض على مقاومة الاستعمار والتدخل الأجنبي بكل صورة من صوره وأثمرت تعاليم الأفغانى بين تلاميذه ومريديه أمثال محمد عبده فاستيقظ الوعى القومى فى مصر ، وكانت نتيجة تلك اليقظة النفاس الأمة كلها حول راية ، واحدة هى راية الجهاد وزعيم واحد هو الزعيم أحمد عرابى الذى انحصرت فيه الزعامة الشعبية العسكرية فى البلاد .

ولعل التاريخ لا يذكر ثورة مثل تلك الثورة التي تكفل الشعب بعد استيلاء توفيق وعملاته من الأجانب على أموال الدولة بالإتفاق عليها منذ بداية التطور الثورى حتى النهاية ولم تكن هزيمة عرابي كما يحلو لبعض المتحاملين مردها إلى ضعف القيادة العسكرية المصرية بقدر ما كانت نتيجة طعنات في الظلام تلتها الثورة من الاستعمار وعملاته وعلى رأسهم توفيق كما لعب الطابور الخامس دوره تحت إغراء بريق الذهب المزيف ، ففتحت معسكرات الجيش المصرى للعدو في ليلة معركة التل الكبير وكان الإنجليز قبلها قد وقفوا خمسة أسابيع كاملة أمام مواقع المصريين في كسر الدوار ولم يستطيعوا في كل هذه المدة اختراق خط الدفاع المصرى في الميدان الغربى فتحولوا عنه إلى الميدان الشرقى حيث كانوا يرتبون أمر الخيانة ويدفعون لها . ومهما يقل عن الثورة العرابية فهي قمة رد الفعل الثورى ضد التدخل الأجنبى والحكم المطلق .

وبدأ الاحتلال العسكرى للبلاد سنة ١٨٨٢ ومارس الاحتلال سياسات متعددة الغرض منها التمكن لنفسه في مصر أكبر فترة بمكة إن لم يكن إلى الأبد وكان أول ماعمله الإنجليز في وطننا هو حل جيش الثورة وتشتيت ضباطه وجنوده وتكوين جيش صغير كانت قيادته في يد سردار إنجليزى كما عين إنجليزى آخر مديرا عاما للشرطة المصرية وفى أوائل عام ١٨٨٣ سيطر المستشار المالى الإنجليزى على ميزانية البلاد وألغى الدستور ودأب اللورد كرومر على توطيد دعائم الاستعمار البريطانى في البلاد لحارب الإنجليز الصناعة الوطنية والتعليم وجعلوا من مصر مركزاً هاماً من مراكز إنتاج القطن اللازم للمصانع البريطانية وقبضت بريطانيا على كل موارد الثروة وأخذت من الفلاح

الكثير دون أن ترد له في مقابل ذلك شيئاً على شكل خدمات في للنواحي الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية ومع كل ذلك يقول الميثاق : « إن قوة الاحتلال البريطاني العسكرية ومؤامرات المصالح الاحتكارية الاستعمارية والإقطاع الذي أقامته أسرة محمد علي باحتكارها للأرض أو اقتسام جزء منها بين أصدقائها أو أصدقاء المستعالمين الأجانب ذلك كله لم يستطع أن يطفىء شعلة الثورة على الأرض المصرية .

إن وادي النيل لم تنقطع فيه أصوات النداءات الثورية في مواجهة هذا الإرهاب المتحكم الذي تسنده قوى الاحتلال الأجنبي والمصالح الدولية الاستعمارية : إن أصدقاء المدافع التي ضربت الاسكندرية وأصدقاء القتال الباسل الذي طعن من الخلف في الثل الكبير لم تكذب تخفت حتى انطلقت أصوات جديدة تهر عن إرادة الحياة لهذا الشعب الباسل وعن حركة اليقظة التي لم تقهرها المصائب والمصاعب . لقد سكوت أحمد حرابي ، لكن صوت مصطفى كامل بدأ يجلجل في آفاق مصر .

ومن عجب أن هذه الفترة التي ظن فيها الاستعمار والمتعاونون معه أنها فترة الخمود كانت من أخصب الفترات في تاريخ مصر بحثاً عن أحماق النفس وتجميعاً لطاقات الانطلاق من جديد لقد ارتفع صوت محمد عبده ينادي بالإصلاح الديني وارتفع صوت لطفي السيد ينادي بأن تكون مصر البصريين وارتفع صوت قاسم أمين ينادي بتحرير المرأة .

هكذا كان الشعب دائماً في ثورة فكرية ضد الاحتلال البريطاني

في فترة ما بين ١٨٨٢ - ١٩١٩ وكان المفكرون ورواد الحركة الشعبية يهيئون العقول للأثروة وانزاع حقوق البلاد من براثن المستعمر ، والميثاق إذ يتعرض لهذه الفترة بحبي كل من رفع صوته ضد الاستعمار يطالب بحقوق بلده حتى ولو لم تؤد هذه الصيحات إلى نتائج إيجابية سريعة ، ويستمر الميثاق في تتبع مراحل الكفاح حتى يصل بقافلة الوعي العربي في مصر إلى ثورة سنة ١٩١٩ :

ثورة سنة ١٩١٩

وفيها يقول الميثاق إن ثورة الشعب المصري سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة فإن الأسباب التي أدت إلى فشلها هي نفس الأسباب التي حركت حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ وأورد الميثاق أسباباً ثلاثة لفشل ثورة ١٩١٩ تدل على فهم أصيل لواقع مجتمعنا وفهم أصيل لمعنى الثورة وهذه الأسباب كما جاءت في الميثاق هي :

أولاً : أن القيادات الثورية أغفلت اغفالاً يكاد يكون تاماً مطالب التغيير الاجتماعي على أن تهيئ ذلك واضح في طبيعة المرحلة التاريخية التي جعلت من طبقة ملاك الأراضي أساساً للأحزاب السياسية التي تصدت لقيادة الثورة .

ومع أن اندفاع الشعب إلى الثورة كان واضحاً في مفهومه الاجتماعي إلا أن قيادات الثورة لم تنتبه لذلك بوعي حتى لقد ساد تحليل خاطئ في هذه الظروف رددته بعض المؤرخين مؤداه أن الشعب المصري ينفردهن بقية شعوب العالم بأنه لا يشور إلا في حالة الرضاء

ولقد استدلووا على ذلك بأن الثورة وقعت في ظروف الرخاء الذي صاحب ارتفاع أسعار القطن في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وذلك استدلال سطحي فإن هذا الرخاء كان محصوراً في طبقة ملاك الأراضي ، وطبقة التجار والمصدرين الأجانب الذين استفادوا من ارتفاع الأسعار وبذلك زاد التناقض بينهم وبين الكادحين والفلاحين الذين كانوا يروون حقول القطن بعرقهم ودماهم دون أن تتغير أحوالهم بارتفاع أسعاره وكان هذا الحرمان في القاعدة يتناقض مع الرخاء في القمة بما كان سبباً من أسباب الاحتكاك الذي أشعل شرارة الثورة :

إن المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها ولكن التيارات التي تصدت في مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ ياغناها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثوري لم تستطع أن تتبين بوضوح أن الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب إلا إذا مدت اندفاعها إلى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ووصلت إلى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد كانت الدعوة إلى تمصير بعض أوجه النشاط المالي هو قصارى الجهد الذي حدث في ذلك الوقت في حين أن الدعوة إلى إعادة توزيع الثروة الوطنية أصلاً وأساساً كانت هي الطلب الحيوى الذى يتحتم البدء فيه من غير تريت أو إبطاء .

ثانياً :

إن القيادات الثورية في ذلك الوقت لم تستطع أن تمد بصرها عبر سيناء وبجرت عن تحديد الشخصية المصرية على اعتبار أن مصر جزء

من الأمة العربية فلم تنبه إلى خطورة د وعد بلفور، الذي أنشأ إسرائيل لتكون فاصلا يمزق امتداد الأرض العربية ويكون قاهدة لتهديدها، لحرم بذلك النضال العربي في ساعة من أخطر ساعات الازمة من الطاقة الثورية المصرية وتمسكت القوى الاستعمارية من أن تتعامل مع أمة عربية ممزقة الاواصل مفتتة الجهد: أى أن ثورة سنة ١٩١٩ لم تعالج مسائل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ثم هى لذلك لم تضطلع بدورها الرئيسى في نضال الأمة العربية بل عاشت في شبه عزلة عن قضايا الوطن العربي الرئيسية .

ثالثا :

إن ثورة سنة ١٩١٩ خدعها الاستعمار وأعطاهما استقلالاً صورياً في تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ فأنتهت بإعلان استقلال لا مضمون له وبحرية جريئة تحت حراب الاحتلال وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ التى وقعت بين مصر وبريطانيا بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة سنة ١٩١٩ فقد كانت في مقدمتها تنص على استقلال مصر بينما صلبها في كل عبارة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى . ولتفسير ذلك يجب أن نلم ببعض شروط معاهدة سنة ١٩٣٦ ونذكر منها ما يلي :

- ١ - تبقى قوات بريطانية في مصر للدفاع عن قناة السويس
- ٢ - تضع مصر موانئها ومطاراتها ووسائل مواصلاتها تحت تصرف القوات البريطانية في حالة الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة .

٣ - تنفيذ الحكومة العربية الطرق والكبارى والسكك الحديدية اللازمة لتحسين طرق المواصلات التي تقتضيها الأغراض الحربية وكذلك تبنى الشككات اللازمة لإقامة القوات البريطانية .

٤ - مدة هذه المعاهدة عشرون عاما .

يتضح من الشروط السابقة أن الاستقلال الحقيقي كان غير متوافر الأركان لسبب واضح وهو انعدام سيادة الدولة على أراضيها .

الباب الرابع

ورس النكسة

في هذا الباب يستمر الميثاق في دراسة ثورة سنة ١٩١٩ ونتائج استسلامها للاستعمار وأحوان الاستعمار ، وهنا يلحظ الباحث الفرق الجوهرى بين الوطنى والثائر ، فالوطنى هو الذى يتم بقضية بلاده أو يتابع تطوراتها ويعز عليه أن تنتهك حرمت بلده ، والثائر هو الوطنى الذى يعتبر كل إهانة موجهة إلى بلده موجهة إليه شخصياً فيثور لكرامة بلاده ويرد الصاع صاعين .

ومن دراسة باب النكسة تتجلى لنا الروح الثورية من تحليل الميثاق لنكسة ثورة ١٩١٩ تحليلاً ثورياً فالنظر إليه حيث يقول :

ولقد انتهى المطاف بهذه الأحزاب جميعاً إلى الارتقاء فى أحضان القصر تارة وفى أحضان الاستعمار تارة أخرى . وفى الواقع كان القصر والاستعمار بحكم مصالحهما فى صف واحد وإن بدت الخلافات السطحية بينهما فى بعض الظروف لكن الحقيقة الكبرى أن كليهما كان يقف فى الصف المعادى لمصالح الشعب والمضاد لاتجاه التقدم ... إن الديمقراطية بالطريقة التى جرت ممارستها فى مصر فى تلك الفترة كانت ملهامة مهينة .

إن الشعب لم يعد صاحب السلطة وإنما أصبح الشعب أداة في يد السلطة أو بمعنى أصح ضحية لها .

ولم تعد أصوات الجماهير هي التي تقرر خط السير الوطني وإنما أصبحت أصوات الجماهير تساق وفقاً لإرادة السلطات الحاكمة وأصدقائها ولقد كان ذلك نتيجة طبيعية لإغفال الجانب الاجتماعي من ثورة سنة ١٩١٩ .

ثم يستمر الميثاق في تحليله للأوضاع في الفترة ما بين الثورتين تحليلاً شعبياً ثورياً رائعاً حين يقول :

« إن الذي يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه يقدر بالتبعية أن يحتكر أصواتهم وأن يسيطر عليهم ويميل لإرادته ... إنه حرية رغيف الخبز ضمان لا بد منه لحرية تذكرة الانتخابات ، ،

وفي هذه العبارات ما يدل دلالة واضحة قاطعة على أن الثورة التي قامت يوم ٢٣ يولية كانت ثورة أحست بالآلام جماهير الشعب الكادحة ووضعت نصب عينيها أهدافاً ثابتة تنأى بها عن الانحراف . الذي أصاب ثورة سنة ١٩١٩ بإغفال الجانب الاجتماعي من الثورة .

ويستمر الميثاق في شرح ظروف ما بعد ثورة سنة ١٩١٩ في عبارات بليغة لا تحتاج إلى تعليق حين يقول :

لقد استسلت القيادات التي تصدت للنضال الشعبي أمام سلطة القصر المتزايدة بسبب ضعفها المتزايد وركمت جميعها تلتهمس الرضا الذي يصل بها إلى مقاعد الحكم ، ونحلت بذلك عن الشعب وأهملته

كل قيمة له ناسية بذلك أنها تتخلى طواعية عن مصدر قوتها الوحيد
ومنبعها الأصلي .

وانتهى الأمر إلى حشد أنهم هانوا على الشيطان الذين باعوه
أرواحهم فوصل بهم إلى الهوان إلى حد أن تغيير الوزارات أصبح له
ثمن معلوم يدفع للقصر ولوسطائه .

إن القيادات الوطنية حين تخلع جذورها من التربة الشعبية تحكم
على نفسها بالذبول والموت .

ولسوف يبقى الوطن زمناً طويلاً يشعر في حلقه بمرارة الذل الذي
أحسه في هذه الفترة المتأزمة من جراء استهانة الاستعمار بنضاله استهانة
فاقت كل حدود للاحتيال البشرى .

وهكذا تبين لنا أن الاستعمار إذا كان قد فعل ذلك بأكبر جزء من
الامة العربية وهو مصر فقد هان عليه أن يستذل بقية الامة العربية
جميعها فتسخر لوعوده لها خلال الحرب العالمية الأولى إذ بدلا من
أن يعترف بحق الشعب العربى بحكم نفسه في الجزيرة العربية والشام
والعراق حسبما اتفق معه قادة ثورة سنة ١٩١٦ إلا أنه سرعان ما خدع
ثورة سنة ١٩١٦ فأقام في فلسطين وطناً قومياً لليهود واقتسم الفرنسيون
والإنجليز البلاد العربية فالعراق وفلسطين والأردن أصبحت تحت
النفوذ البريطانى وسورية ولبنان تحت النفوذ الفرنسى بالإضافة إلى
نفوذ إيطاليا في ليبيا ونفوذ فرنسا في بقية أجزاء المغرب العربى .
ويذهب الميثاق إلى تحليل مدى ما وصلت إليه الامة العربية من هوان
هل يد الاستعمار فيقول : (إن سنوات طويلة سوف تمضى قبل أن

تنسى الأمة للعربية مرارة التجربة التي عاشتها في هذه الفترة محصورة بين الإرهاب والإهانة .

وبما تقدم يتضح لنا أن جمال عبد الناصر حين قام بثورة سنة ١٩٥٢ لم يكن يعتبر نفسه ضابطاً في جيش منعزلاً عن الشعب وإنما هو يقرر في فلسفة عميقة أنه إنما وضع الجيش تلك الليلة في وضعه الصحيح بالنسبة للشعب : جيش الشعب وحاميه فانطلقت الثورة بعد ذلك تفتح الطريق أمام إرادة التغيير وفيما يلي عبارة رائعة من روائع فلسفة الثورة التي يحاول الاستعمار وعملاؤه طمسها بما يروجونه من إشاعات عن أن هناك جيشاً وهناك شعباً يقول الميثاق : (إن انضمام الجيش إلى النضال الشعبي صنع أثرين هائلين في نفس الليلة - فقد سلب قوى الاستغلال الداخلي أذاتها التي كانت تهدد بها ثورة الشعب كذلك فإنه سلاح النضال الشعبي في مواجهة قوى السيطرة الأجنبية المحتلة بدرع من الصلب قادر على أن يصد عنه ضربات الخيانة والغدر) .

وبما هو جدير بالذكر في هذا الباب حرص الرئيس على أن يؤكد أن الثورة التي قامت يوم ٢٣ يولييه لم تكن من عمل فرد وإلا كانت انفعالا شخصياً يائساً ضد مجتمع بأكمله كما أن الثورة لم تكن من عمل فئة واحدة وإلا كانت تصادماً مع الأغلبية وإنما كانت ثورة شعب تطلعت إليها الجماهير . وشدت من أزرها وكفلت لها بوعها الاستمرار نحو البناء الجديد لتهدم مخلفات الماضي وتحقق في بناء جديده ما يصبو إليه الشعب من عدالة اجتماعية ؛ فاتخذت طريقها على أرض صلبة نحو الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ..

الباب الخامس

الديمقراطية السليمة

تعريف الثورة :

في هذا الباب استهل الميثاق الحديث بتعريف بليغ للثورة بأنها عمل شعبي وتقدمي :

فالثورة في الميثاق ليست من عمل فرد وإلا كانت انفعالا شخصيا يائسا ضد مجتمع بأكمله كما أنها ليست من عمل فئة واحدة وإلا كانت تصادما مع الأغلبية وإنما قيمة الثورة الحقيقية في شعبيتها ومدى تعبيرها عن آماني الجماهير ومدى ما تقدمه إلى الجماهير من قدرة على تسيير دفة الأمور في وطنها والديمقراطية هي الترجمة الصحيحة لشعبية الثورة ، لأن الديمقراطية معناها توكيد السيادة للشعب ووضع السلطة كلها في يده ، وتكريسها لتحقيق أهدافه والاشتراكية هي مقياس التقدمية . الشق الثاني من التعريف بالثورة ، أن الاشتراكية هي إقامة مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع ينتج ويقدم الخدمات من هذا الإنتاج . إن الديمقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الاثنين ، إنهما جناحا الحرية الحقيقية

وبدونهما أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية أن تحقق في آفاق
الغد المرتقب .

هذا هو التعريف المدرّس الذى وضعه الميثاق للثورة ومن شرح
هذا التعريف نستخلص أن الثورة الحقة هى التى تستهدف وضع
السلطة في يد الشعب في الوقت الذى تطبق فيه النظم الاشتراكية بعيداً
عن الاستغلال والإقطاع .

ويمضى الميثاق في باب الديمقراطية في تحليل ثورى رائع لمعناها
وأصولها لكي يحقق الهدف السادس الذى نحتته الثورة من إرادة
الجمهير فيقول الميثاق : إن الشعب المصرى هو الذى استخلص بكفاحه
المبرر حرية إرادته من برائن الاستعمار في حرب السويس وكان
السؤال الطبيعي الذى طرح نفسه تلقائياً غداة النصر العظيم هو لمن
تكون هذه الإرادة الحرة التى استخلصها الشعب المصرى من قلب
المعركة الرهيبة ؟ وكان الرد التاريخى هو أن هذه الإرادة لا يمكن أن
تكون لغير الشعب فالشعوب لا تستخلص إرادتها من قبضة الغاصب
لكي تضعها في متاحف التاريخ وإنما تستخلص الشعوب إرادتها وتدعمها
بكل طاقاتها الوطنية لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها .

ويذهب الميثاق إلى تحليل الديمقراطية بعد ثورة سنة ١٩١٩
فيقول : إن كثيراً من الحركات الثورية تلتسكس لأنها تنفى في حلاوة
النصر فضل الشعوب فتبتعد عنها تاركة آمالها بعيدة عن التنفيذ وهذا
ما حدث في ثورة سنة ١٩١٩ التى خدعت بإعلان الاستقلال المزيّف
سنة ١٩٢٢ وما تلا ذلك من دستور سنة ١٩٢٣ الذى جاء بديمقراطية
مزيفة لم تكن لتبطل إلا ديمقراطية الرجعية ولتفسير ذلك يقول الميثاق :

إن الأوضاع السياسية في كل بلد انعكاس الأوضاع الاقتصادية فإذا كان الإقطاع هو القوة الاقتصادية التي تسود بلداً من البلاد فمن المحقق أن الحرية السياسية في هذه البلاد لا يمكن أن تكون إلا حرية الإقطاع إذ يتحكم في المصالح الاقتصادية ، ويحكم ليحمي هذه المصالح وكذلك الحال عندما تكون القوة لرأس المال المستغل وكان الحال في مصر بعد ثورة سنة ١٩١٩ تحالفاً بين الإقطاع ورأس المال المستغل فأصبحت الحرية هي حرية هاتين الفئتين دون غيرهما من فئات الشعب وجهادهم لاجاء البرلمان الذي أقامه دستور سنة ١٩٢٣ حامياً لمصالح الطبقة الممتازة التي منحت هذا الدستور وهي طبقة الإقطاع ورأس المال المستغل بزعامة الملك .

أما عن التصويت فقد كانت هناك مثالب ثلاثة تؤخذ عليه :

١ - في الريف كان التصويت إجباراً للفلاح لا يقبل المناقشة فلم يكن الفلاح يملك إلا أن يعطي صوته للإقطاعي أو من يعينه وإلا كان جزاءه الطرد من الأرض .

٢ - في الريف والمدينة كان شراء الأصوات يمكن لظهور رأس المال المستغل في الهيئات التشريعية .

٣ - في الريف والمدينة كانت الحكومات تقوم بالتزوير إذا ما تعارضت نتائج الانتخابات مع مصالحها .

فالديمقراطية إذن كانت ديمقراطية سياسية في ظاهرها ولكنها كانت مزيفة لأن العامل أو الفلاح لم يكن حراً في اختيار من يمثله لارتباط حياته بمصالح الإقطاع ورأس المال وفي ظل هذه الديمقراطية

(٣ - الروح الثورية)

المزيفة ديمقراطية الرجعية استغل الفلاح والعامل أسوأ استغلال
وقيدت حرية الصحافة عن طريق الرقابة وقوانين النشر الصارمة
خضعت الصحافة لرأس المال المستغل فنقت منه لا من جماهير الشعب
وحينها واتجاهاتها السياسية كما أن التعليم في ظل هذه الديمقراطية المزيفة
كان تعليمًا مهزوزًا إذ لقنت أجيال من شبابنا أن بلادها بلاد زراعية
لا تصلح للصناعة وأجيال متعاقبة قرأت تاريخها الوطني على غير حقيقته
إذ شككهم نظم التعليم في أدوار أبطالهم بينما وضعت حالات التجريد
والإكبار من حول الذين خاؤوا كفاحهم من أفراد الأسرة المالكة
السابقة كما كان الهدف من التعليم اخراج موظفين يعملون للأنظمة
القائمة وتحث قوانينها التي لا نأبه بمصالح الشعب كما أن الإقطاع والرجعية
الحاكمة استطاعا الضغط على جماعات كثيرة من المثقفين كان يمكن أن
تكون من ضمن الطلائع الثائرة ، فاستسلم بعضها لإغراء ما ألقته إليها
الرجعية من فتات الامتيازات الطبقية وذهب البعض الآخر إلى
الانزواء والنسيان .

من أجل كل هذه الظروف التي امتحنت بها الديمقراطية في بلادنا
وضع الميثاق ضمانات كافية للوصول إلى الديمقراطية السليمة ، تتجلى
فيما يأتي :

١ - إن الحرية السياسية لا يمكن أن تثمر إلا بالحرية الاجتماعية
فالواطن لا يمكن أن يصوت بحرية إلا إذا تحرر من الاستغلال
وكان له نصيب عادل من الثروة الوطنية وتخلص من كل قلق وخوف
يهدد أمن مستقبله .

٢ - إن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة

طبقة من الطبقات وكان لابد من تجريد الرجعية من كل أسلحتها وإبعادها عن السيطرة على الحكم وللرجعية أسلحة كثيرة فهي تملك سلطة الدولة ، فإذا انتزعت منها لجأت إلى سلطة المال إذا انتزعت منها لجأت إلى حليفها الطبيعي وهو الاستعمار ولما كان الصراع الطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله فإن سلمية الصراع الطبقي لا يمكن أن تتحقق إلا بتجريد الرجعية أولاً وقبل كل شيء من أسلحتها .

٣ — إن الوحدة الوطنية الممثلة لقوى الشعب العاملة من الملاحين والعمال والجنود والمنتمين هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي لتكون السلطة الممثلة للشعب الحارسة على قيم الديمقراطية السلمية . ولكي نستطيع أن ندفع بقوى الشعب نحو تأدية واجبها وتفجير طاقاتها يجب أن تكون هناك الضمانات الآتية :

١ — ان التنظيمات الشعبية السياسية التي تقوم بالانتخاب الحر المباشر لابد لها أن تمثل بحق وبمعدل القوى المكونة للأغلبية وذلك لأنها الأغلبية التي طال استغلالها وهي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة كما أنها بالطبيعة الوعاء الذي يخزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل ما عانت منه من حرمان ومن هنا فإن الدستور الجديد يجب أن يضمن للعمال والملاحين نصف مقاعد التنظيمات الشعبية على الأقل .

٢ — يجب أن تؤكد سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية كما أن نظام الإدارة المحلية يجب أن ينقل باستمرار وإلحاح سلطة الدولة تدريجياً إلى أيدي السلطات الشعبية فإنها أقدر على حسمها وستنشأ مجالس شعبية منتخبة في القرى والمدن والمحافظات تعتبر بمثابة برلمانات صغيرة في نظام الإدارة المحلية لها معه

حساب السلطة التنفيذية وإجراء التشريعات اللازمة لصون مكاسبها وعلى ذلك يصبح قرار الحسين في المائة على الأقل للفلاحين والعمال في المجالس الشعبية المنتخبة وفي البرلمان أكبر ضمان لمزاولة الأغلبية حقوقها في السيادة ومن هنا يتأكد المعنى الفعلي للديمقراطية .

٣ - إن الحاجة ماسة إلى جهاز جديد في الاتحاد الاشتراكي العربي يجمع العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها .

٤ - يجب أن تكون جماعية القيادة نبراسنا في الحكم لأنها علاوة على أنها حاصم من جموح الفرد فهي تؤكد كذلك للديمقراطية على أعلى المستويات والجدير بالذكر أن الرئيس جمال عبد الناصر الذي أولته أمته تأييداً منقطع النظير قد أثبت أنه الزعيم الذي لا تسيطر عليه الأنانية أو الغرور فهو يطالب بالجماعية في القيادة لكي يمارس الشعب الديمقراطية في أعلى المستويات فنراه يرفض في أصرار الواثق من نفسه الوفي لمبادئه اقتراحاً أملت له الحماسة والعاطفة تقديراً للرجل من بعض أعضاء المؤتمر الوطني بتنصيبه رئيساً للجمهورية مدى الحياة ولكنه رفض لتناقض ذلك مع جماعية القيادة .

٥ - إن التنظيمات التعاونية والنقابية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر فعال في التمكين للديمقراطية السليمة كما أن الوقت قد آن لكي تقوم نقابات العمال الزراعيين لترعى شؤونهم ونطالب بحقوقهم .

٦ - إن النقد والنقد الذاتي من أهم الضمانات للحرية ولذلك فإن ملكية الاتحاد الاشتراكي العربي للصحافة تخلص لها من الخضوع تحت تأثير طبقة واحدة وهي قد تخلصت من سيطرة رأس المال على الحكم فأصبحت ملكاً للشعب يزاول فيها النقد البناء لصالح جماهير الشعب .

٧ — أن المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة لا بد أن تفرض نفسها على الحدود التي تؤثر في تكوين المواطن كالتعليم والقوانين واللوائح فالتعليم لم يعد للغرض منه تخريج موظفين بل أصبح الغرض منه تمكين الإنسان من القدرة على إعادة تشكيل الحياة كما يجب أن تعاد صياغة القوانين من جديد لفستطيع أن نخدم أهداف الديمقراطية السياسية والاجتماعية .

كما أن اللوائح يجب أن تتغير تغيراً جذرياً من الأعماق لأنها أو معظمها وضعت في عهد حكم الطبقة الواحدة ولا بد بأسرع ما يمكن من تحويلها لتكون قادرة على خدمة ديمقراطية الشعب كله .

وعلى هذا نستطيع أن نقول إن الديمقراطية في الميثاق بالنسبة للديمقراطية قبل الثورة ديمقراطية ثورية سليمة تعطي الشعب كل السلطة التي تراقب وتحاسب السلطة التنفيذية عن طريق المجالس الشعبية ، في القرى والمدن والمحافظات كما تعطي المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي الفرصة للتقدم بمشروعات القوانين لمجلس الأمة الذي يلتزم بالنظر فيها وإصدارها وهكذا تسفر هذه النظم الديمقراطية عن حقيقة لا لبس فيها ولا غموض وهي أن السيادة الشعبية على الحكومة قد تأكدت وأصبح الشعب سلطة رابعة لا تقل أهمية عن السلطات الثلاث التقليدية وهي سلطة القضاء والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية .

الباب السادس

في حتمية الحل الاشتراكي

واضح من خطوات ثورة ٢٣ يولية أن الحرية الاجتماعية أساس لاغنى عنه لمزاولة الحرية السياسية ، والحرية الاجتماعية مفهومها يتغير من أمة إلى أخرى فبعضها يجدها في الماركسية المتطرفة وآخر يجدها في الاشتراكية الوطنية النابعة من احتياجات البلاد المحلية وحسب ظروفها وتقاليدها وقد اختارت الثورة وهي - ملزمة في هذا الاختيار بمطالب الجماهير - طريق الاشتراكية ورأت أن مزيدا من الاشتراكية معناه مزيد من الحرية ، فلم يكن في الماضي عقب ثورة سنة ١٩١٩ تخطيط لأمانى الشعب الاجتماعية فركت أموال البلاد الاقتصادية والاجتماعية تعج بالمتناقضات فترك الفقير يزداد فقراً والغنى يزداد غنى باسم الديمقراطية السياسية التي أعطت للفرد حق التصويت في الانتخابات في حرية ظاهرية وفي واقع الأمر كان الفرد مسوقاً إلى إبداء رأيه حسب المصالح السياسية لدوى المكانة الاجتماعية وأصحاب مراكز الثقل الاقتصادي في البلاد من الإقطاعيين وأصحاب رأس المال المستغل وتفاقم الحال وأندرس سوء المال وأصبحت الحاجة ماسة إلى ثورة عميقة تمس أعصاب الجماهير

مساً جوهرياً يضع الأمور في نصابها على أسس اشتراكية لضمان الحرية الاجتماعية .

وللاشتراكية زاويتان في بلادنا كما ذكر الميثاق الزاوية الأولى علمية على مستوى النظريات العلمية التي تسعى إلى التعادلة بين طبقات المجتمع لنحول دون الصراع الدموي بين الطبقات .

وقد لخص الميثاق هذه الزاوية بقوله : « إن رأس المال في تطوره الطبيعي في البلاد التي أرغمت على التخلف لم يعد قادراً على أن يقود الانطلاق الاقتصادي في زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى في البلدان المتقدمة اعتماداً على استغلال موارد الثروة في المستعمرات ، ذلك أن رأس المال في البلاد المتخلفة لا يمكن أن يتسع نفس الخطأ التي اتبعتها رأس المال في الدول الاستعمارية كوسيلة لتطور الزراعة والصناعة فيها ، ذلك لأن رأس مال هذه الدول كان استغلالاً هائلاً للمستعمرات منذ مطلع العصور الحديثة فالرأسمالية في البلاد المتطلعة إلى التقدم بحكم ضآلة مواردها ليس أمامها إلا سييلان :

١ - أنها لم تعد تقدر على المنافسة إلا من وراء أسوار الحماية الجبركية العالية التي تدفع ثمنها الجماهير لأن صناعاتها الناشئة لا يمكن أن تصمد للمنافسة الحرة .

٢ - إن أمل الرأسمالية في النمو في البلاد المتطلعة إلى التقدم ينحصر في ارتباطها بالرأسماليات الكبرى في العالم فتتحول إلى ذيل لها وتجر أوطانها وراءها إلى هذه الحماوية الخطيرة ذلك أنها ضعيفة لا تستطيع أن تقوم بمجهود خلاق دون الاعتماد على الرأسماليات الكبرى

التي تدعمت وتشعبت مصالحها واحتكرت كثيراً من أوجه النشاط الاقتصادي الصناعي والتجاري . كما أن اتساع مسافة التخلف تجعل من العبث أن يكون هناك تقدم للجهود الفردية في الوطن المتطلع إلى النمو طالما أن هذه الجهود الفردية مصابة بدافع الربح الأناني .

وعلى ذلك فإن مواجهة تحدى التخلف لا يمكن أن تتم إلا بثلاثة شروط وهي :

(١) تجميع المدخرات الوطنية .

(٢) وضع خبرات العلم الحديث في استثمار هذه المدخرات .

(٣) وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج .

كل ذلك من أجل زيادة الإنتاج الذي لابد أن يصحبه عدالة اجتماعية بعدالة التوزيع إذ لابد أن تعود خبرات العمل الاقتصادي ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة لتصنع لها مجتمع الرفاهية ، ولا بد من تخطيط يضمن زيادة الإنتاج مع العدالة في التوزيع ولكي يتم ذلك يجب أن يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه طاقتها طبقاً لخطة محدودة تتلخص في خطوط وحدود يمكن اجمالها فيما يأتي :

أولاً : في مجال الإنتاج عموماً :

يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الإنتاج كالسكك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحري والبري والجوي وغيرها من المرافق العامة في نطاق الملكية العامة للشعب .

ثانيا : في مجال الصناعة :

يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعلدنية في غالبيتها داخلية في إطار الملكية العامة للشعب ، وإذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة في هذا المجال فإن هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفي ظله يجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائما عن الاحتكار ، وإذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة في مجالها فإن القطاع العام يجب أن يحتفظ بدور فيها يمكنه من التوجيه لصالح الشعب .

ثالثا : في مجال التجارة :

يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الإشراف الكامل للشعب وفي هذا المجال فإن تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها في إطار القطاع العام ، وإذا كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك في تجارة الصادرات وفي هذا المجال فإن القطاع العام لا بد أن تكون له الغالبية في تجارة هذه الصادرات منعا لاحتلالات التلاعب ، وإذا جاز تحديد نسب في هذا النطاق فإن القطاع العام لا بد له أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجعا للقطاع الخاص على تحمل مسؤولية الجزء الباقي منها .

ويجب أن يكون للقطاع العام دور في التجارة الداخلية ولا بد للقطاع العام عن مدى السنوات الثماني القادمة وهي المدة المتبقية من الخطة الأولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل في عشر سنوات أن يتحمل مسؤولية ربع التجارة الداخلية على الأقل منعا للاحتكار

ليفسح مجالا واسعا في ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاونى على أن يكون مفهوما بالطبع أن التجارة الداخلية خدمة وتوزيع مقابل ربح معقول لا يصل إلى حد الاستغلال تحت أى ظرف من الظروف .

رابعا : فى مجال المال :

يجب أن تكون المصارف فى إطار الملكية العامة فإن المال وظيفته الوطنية لا تترك للضاربة أو المغامرة كذلك فإن شركات التأمين لابد أن تكون من الملكية العامة صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضمانا لحسن توجيهها والحفاظ عليها .

خامسا : فى المجال العقارى :

يجب أن تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملكية : الخاصة ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاستغلال وملكىة غير مستغلة تؤدى دورها فى خدمة الاقتصاد الوطنى كما تؤديه فى خدمة أصحابها . وفى مجال ملكية الأرض الزراعية فإن قوانين الإصلاح الزراعى قد انتهت بوضع حد أعلى للملكية الفرد لا يتجاوز مائة فدان على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملا للأسرة كلها أى الأب والأم وأولادهما القصر حتى لا تتجمع ملكيات فى نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الإقطاع على أن ذلك يمكن أن يتم الوصول إليه خلال مرحلة السنوات الثماني القادمة وعلى أن تقوم الأسر التى تنطبق عليها حكمة القانون وروحه ببيع الأراضى الزائدة من هذا الحد بضمن نقدى إلى الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى .

أولاً إلى الغير كذلك في مجال ملكية المباني تكفلت قوانين الضرائب التصاعدية على المباني وقوانين تخفيض الإيجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها بوضع الملكية العقارية في مكان يتبعها عن أوضاع الاستغلال على أن منابعة الرقابة أمر ضروري وإن كانت الزيادة في الإسكان العام والتعاون سوف تساهم بطريقة عملية في مكافحة أى محاولة للاستغلال في هذا المجال .

ولذلك فإن قوانين يولية سنة ١٩٦١ بالعمل الاشتراكي العظيم الذي حققته تعتبر بمثابة أكبر انتصار توصلت إليه قوة الدفع الثوري في المجال الاقتصادي .

وقد ناقش الميثاق مساوية رأس المال الخاص فأهاب به أن يكون نظيفاً خلاقاً غير مستغل وأن ينسى الماضي حينما كان يعيش في ظل الحماة وحينما كان يسعى للحكم بغية التمكن لنفسه من مواصلة الاستغلال هذا من الناحية العملية للاشتراكية وتطبيقها .

أما عن الزاوية الأخرى فهي زاوية الواقع الداخلي فالاشتراكية كانت ضرورية في وقت ينذر بصراع دموي هائل بين الطبقات مرده إلى الفوارق الهائلة بين الاحتكاريين الرأسماليين وبين العمال أدوات الإنتاج ، لقد كان أحد الرأسماليين مثلاً يملك ٤٣ مليون جنيه وكان بوصى جمال عبد الناصر بعدم تحدى الإنجليز لأنه كان يتعاون معهم لتنمية ملايين الثلاثة والأربعين وكان غيره يملك عشرة ملايين جنيه ، وآخر وهو تاجر يملك ستة ملايين جنيه وكانت ملايين هؤلاء جميعاً تأتي من عرق العامل وجهده فأحدهم مثلاً رصد في مصانعه في الإسكندرية ستة جنيهات لعلاج سبعة آلاف من العمال في الشهر

وطلب منه عامل سلفة لعلاج ابنه المريض فسأله المليونير عن سبب
إنجابه أولادا فقال العامل هذا أمر الله فرد المليونير اذهب إلى الله
اميطيك سلفة ١١

هذا مثل من أمثلة استبعاد رأس المال بالعمل .

أما عن الفلاحين فقد كان كل إقطاعي صغيرا كان أو كبيرا يستغل
الفلاح وأسرته أسوأ استغلال ولا طرد من موود رزقه من الأرض التي
لم تكن لتسكني لرد غائلة الجوع عنه ، الفلاح يعمل في حقله هو
وأولاده وزوجته وبناته في منزل الإقطاعي وبعبارة أخرى كانت
العلاقة علاقة رق مستديم في القرن العشرين .

وبما زاد الطين بلة أن الأرض التي رواها الفلاح بدمه وعرقه
لم تكن مملوكة أصحاحا بعرق الجبين ل هؤلاء السادة ويتجلى ذلك من
هذه الإحصائية وغيرها كثير من سجل حكم الأسرة المالكة في
الماضي .

ففي محفوظات عابدين سجل طريف لتوزيع الأرض عنوانه : د الأرض
التي صار إليها وإحسانها بأمر نظامتلو الخديوى إسماعيل باشا .

ووردت في هذا السجل قائمة بمئات الأسماء تقتطف منها ما يلي .

هبات وإحسانات .

باسم الست الكبيرة والصغيرة حرم مرحوم إبراهيم باشا
٢٠٠٠ فدان .

باسم الست حرم عبد القادر بك قائم مقام أجى ٢٠٠ فدان .

- مسيولاو بزون مركرتين ٢٠٠ فدان .
 حرم حسين عاصم بك ٥٠ فدان .
 حرم عبد القادر بك قائمقام أجي ٢٠٠ فدان .
 حرم عثمان غالب ٥ أجي ١٠٠ فدان .
 حرم محمد مسعود ٤ أجي ١٠٠ فدان
 باسم خديجة هاتم ألفين فدان .
 حرم أحمد فؤاد بك الناظر المسافر خانات ٣٠٠ فدان .
 د بى ، من توابع الدائرة السنية ٥٠ فدان .
 حرم صالح بك مأمور ضبطية مصر ٣٠٠ فدان .
 الست أمباركة ٤ فدان .
 اثنتين من كريمات الخواجة طوون الفرنساوى ٢٠٠ فدان .
 عشق هاتم ٤٠٠ فدان .
 الست تصوير حرم إبراهيم بك ١٤١ فدان — الخ .
 وبلغ مجموع الهبات والإحسانات ٨٧٦٨٦٣ فدان .

هكذا كان حال الأرض والمصانع في ظل الرأسمالية وبهت الثورة
 عن حل في المجال الزراعي وأرادت الرجعية أن تحكم باسم الثورة لكي
 تقودها إلى فشل ثورة سنة ١٩١٩ فساومتها على الضرائب التصاعدية
 بدلا من منحه الملكية فلم يكن هناك وعلى هذه المساومات سوى الرد
 التاريخي الذي جعلهم به السيد الرئيس بقوله د نحن لا نريد أن نملا

خزاة الدولة بالاموال فالاموال عرض زائل وإنما نحن نريد تغييراً
جوهرياً لاذ تريد الثورة تحرير الفرد اجتماعياً بعد أن حررته سياسياً
ولذلك كانت قوانين سنة ١٩٤٣ وسنة ١٩٦١ الزراعية ضربة قاضية
للإقطاع كما كانت قوانين بولاية الاشتراكية بما فيها من تأمين وتوسيع
للقطاع العام ضربة كبرى لرأس المال المستغل فنبذت دعائم الاشتراكية
على أسس تذويب الفوارق بين الطبقات واحترام تقاليدنا في الملكية،
الخاصة فامتلك الشعب وسائل الإنتاج وحولت مؤسسات وشركات
إلى القطاع العام ليستفيد منها الشعب بأجمعه .

وجاءت الخلاصة الناتجة عن دراسة المفهوم الاشتراكي في
مجمعنا على النحو الآتي :

١ - - تحديد الملكية بمائة فدان على الانزود حيازة المستاجر عن
خمسين فداناً فاختلف احتكار الأرض وما ترتب عليه من فوضى
الحياة السياسية .

٢ - - أمت الثورة ملكية الصناعات الثميلة لتكون كلها والنوسع
فيها ملكاً للشعب ، وحدث هذا كذلك للبنوك أما بالنسبة للصناعات
المتوسطة فقد حولت ملكية النصف في بعضها إلى الشعب وفي البعض
الآخر حدد أقصى ما يملكه أى فرد بعشرة آلاف جنيه أما بالنسبة
للاستيراد والتصدير فقد وضعت القوانين التي تكفل عدم تلاعب
المضاربات الفردية بالإنتاج الوطني أما بالنسبة للهن والحرف وبالنسبة
للصناعات الخفيفة وهي من الأعمال التي لا يمكن في ظلها إيجاد قوة
قادرة على الاستغلال والاحتكار فقد تركت الثورة المجال حراً .

٣ — كما أعطيت للعمال حقوقهم في إدارة المؤسسات والمنشآت كما
يعتمد أن يكون لهم حق ٢٥٪ من صافي الأرباح .
والاشتراكية قد ضمنت زيادة الإنتاج والخدمات وتحرير الفرد من
الرق الاجتماعي ممثلاً في رأس المال المستغل والإقطاع المتهم .

الباب السابع

حول الانتاج والمجتمع

إن معركة الإنتاج هي التحدى الحقيقى الذى سوف يثبت فيه الإنسان العربى مكانه تحت الشمس .

يتجلى من هذا الباب الروح التى عالج بها الميثاق الإنتاج وظروف المجتمع الذى نعيش فيه ويعتبر هذا الباب من أغنى أبواب الميثاق مادة وأفكاراً يمكن وضعها موضع التنفيذ .

عالج هذا الباب الإنتاج ومضاعفته على أنه ضرورة لا بد منها لمواجهة ضغط تزايد السكان وقد أضاف الميثاق الثامن عن سياسة الدولة فى هذا السبيل فقرر أنه إذا كان تنظيم الأسرة مهماً لمعالجة مشكلة تزايد السكان إلا أن مضاعفة الدخل كل عشر سنوات من ألزم الضروريات بصرف النظر عن نتائج تجربة تنظيم الأسرة التى قد لا تأتى بالثمره المرجوة ويذهب الميثاق إلى أن خطة مضاعفة الدخل فى عشر سنوات ليس المقصود منها أن نشد الأحزمة على البطون ونهمل حاجات الأجيال الحاضرة فإن فى الإمكان الوصول إلى هذا الهدف بالتخطيط الاجتماعى والاقتصادى دون تضحية بالأجيال الحاضرة الحية من

المواطنين لمصلحة الأجيال التي لم تولد بعد فوضع الميثاق بذلك أسس تقديس كرامة الفرد في المجتمع فالفرد لا ينفى في احتياجات الدولة وإنما تحقيق أهداف الدولة مرتبط بأشد الارتباط بتلبية رغبات الفرد الذي يعمل في هذا البناء . ورسم الميثاق حدود الإنتاج على النحو الآتي :

أولاً : في الريف

أقر الميثاق ضرورة الاحتفاظ بالملكية الفردية في الميدان الزراعي بشرط ألا تتعدى حدودها إلى الاستغلال الذي يتنافى مع الاشتراكية ولزيادة الإنتاج في الريف يجب حماية الفلاح من طبقة المزارعين عن طريق الجمعيات التعاونية ، واستعمال الآلات الزراعية ، وتسويق المحصول الذي يمكن الفلاح من الحصول على فائدة عادلة تتناسب مع كده وعمله . هذا فضلاً عن التوسع من مشروعات الري التي يقف على قمتها السد العالي المشروع الذي خاضت البلاد من أجله الحروب المسلحة والاقتصادية والنفسية لكي تضعه موضع التنفيذ وفوق هذا كله حدد الميثاق ثلاثة آفاق ينبغي أن تنطلق إليها معركة تطوير الريف :

أولها : الامتداد الأفقي في الزراعة فقد أعلن الميثاق أن زيادة رقعة المساحة الزراعية واستصلاحها لا يجب أن تتوقف لحظة واحدة لكي نخلق أكبر عدد ممكن من الملاك .

والثاني الامتداد الرأسي في الزراعة بزيادة الإنتاج باستخدام الوسائل العلمية الحديثة وتنويع المحاصيل الزراعية .

والثالث تصنيع الريف لامتناس الامدى العاملة الزائدة فى الريف
عن حاجة الإنتاج الزراعى .

ثانيا : الصناعة وتطورها :

ذكر الميثاق أن الصناعة هى الدعامات القوية للسكان الوطنى القادرة
على الوفاء بأعظم الآمال فى التطور الاقتصادى والاجتماعى كما أنها الطاقة
الخالقة التى تستطيع أن تتجاوب مع التغيرات . ومن ثم فهى القادرة
فى أسرع وقت على توسيع قاعدة الإنتاج توسيعا ثوريا حاسما والثورة
الصناعية فى بلادنا يجب أن تأخذ فى اعتبارها أساسين هامين :

(أ) الناحية الاقتصادية :

فى هذا المجال يجب أن نأخذ بأحدث ما وصل إليه العلم فى بناء
المصانع والعمل بها وفقا لآخر تطورات العلم الحديث كما أنه يجب أن
تتمدد يد البحث فتحدث ثورة فى اكتشاف منابع ثروتنا الطبيعية
والمعدنية فلقد طال إهمال مساحات شاسعة من الأرض لم تزد المجمود
إلى وجهت إليها حتى الآن عن مجرد خدوش على سطحها . وبالبحث عن
موارد ثروتنا نستطيع أن نقيم أسس الصناعات الثقليلة بخامات مصرية
هذا فضلا عن ضرورة تصنيع المواد الخام الزراعية فنفتح بذلك آفاقا
لصناعانا فى الخارج ونفتح أبوابا واسعة للعمل .

(ب) الناحية الاجتماعية :

إن سياسة التصنيع فى بلادنا يجب أن توازن بين الصناعات الثقيلة
وبين الصناعات الاستهلاكية التى لا تقل أهمية عن الصناعات الثقيلة
إذ أن بعضها كالمواد الاستهلاكية الغذائية يستطيع أن يغزو أسواق

الدول المتقدمة كما أن الصناعات الاستهلاكية فضلا عن مساهمتها في حل مشكلة البطالة فهي مصدر من مصادر توفير النقد الأجنبي لاقتصادنا الوطني . وإذا كانت الصناعات الثقيلة هي دون شك القاعدة الثابتة للكيان الصناعي الشاخص فإن بناء الصناعات الثقيلة مع الأولوية المحققة التي يجب أن تمنح له يجب ألا يحد من الصناعات الاستهلاكية .

وفلسفة الميثاق في ذلك تتجلى في تلك العبارة القوية التي تقول إن حرمان جماهير شعبنا طال مداه وتجنيد هذه الجماهير تجنيداً كاملاً لبناء الصناعات الثقيلة وإغفال مطالبها الاستهلاكية يتنافى مع حقها الثابت في تعويض حرمانها الطويل ثم هو يعطل من غير مبرر حقيق لمكان الوفاء بتطلعاتها المتسعة، ويتجلى من ذلك أن الثورة في كل أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تهدف إلى عظمة الدولة وقرتها على حساب الآلاف من البشر الذين تجبرهم النظم الدكتاتورية ، على الفناء في شخصية الدولة وإنما تجعل الثورة من عظمة الدولة أداة تخدم رفاهية الفرد .

كما قرر الميثاق ضرورة التوسع في طرق المواصلات في الداخل حتى يغطي الوطن كله بشبكة من السكك الحديدية والطرق والمطارات لما لذلك من أثر فعال في تحقيق وحدة الوطن الإنتاجية دون أن تفرض العزلة على أجزاء منه .

كما قرر الميثاق ضرورة التوسع في طرق المواصلات البحرية لقيام صناعات بحرية تستغل موقع الجمهورية العربية المتحدة في قلب العالم البحري وتشرف على أعظم بحاره أهمية في السياسة والاقتصاد وهما البحران الأحمر والمتوسط .

ثالثاً : رأس المال الخاص

كما نوه الميثاق بما يمكن أن يؤديه رأس المال الخاص غير المستغل في الناحية الصناعية إلى جانب القطاع العام وفي هذا الصدد ذكر الميثاق أن قوانين يولية سنة ١٩٦١ الاشتراكية لم يكن الغرض منها القضاء على رأس المال الخاص بقدر ما كانت تسعى إلى :

- ١ - القضاء على الاستغلال واحتكار القوة للكثرة الغالبة .
- ٢ - زيادة كفاية النظام العام الذي يملكه الشعب وتعود فائدته على الشعب ومعنى هذا أن رأس المال الفردى موضع احترام بمعنى أنه لا بد أن يعلم أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية شأنه شأن رأس المال العام فالسلطة الشعبية هي التي تشرع له وهي التي توجهه على ضوء احتياجات الشعب وأنها قادرة على مصادرة نشاطه إذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف .

رابعاً : حقوق العمال ومسئولياتهم :

قرر الميثاق أن العامل في ظل النظام الاشتراكي أصبح سيد الآلة بعد أن كان أحد التروس في جهاز الإنتاج فكفلت له القوانين الثورية حداً أدنى في الأجر وحققت له حق الاشتراك في الإدارة مع ضمان نصيب حقيقي في أرباح الإنتاج وحددت له ساعات العمل بسبع ساعات وإذا كان هذا هو ما كفلته القوانين الاشتراكية من حقوق للعمال فإنها ألقت عليهم أيضاً مسؤوليات ومن أهم مسؤولياته محافظته على أدوات الإنتاج ومجهودهم في نجاح عملية التطوير الصناعي والوصول بها إلى الهدف المنشود .

خامساً : رأس المال الأجنبي في المجال الصناعي :

إن التطوير الوطني يقبل الأولوية للمعونات الأجنبية غير المشروطة التي تساعد على تحقيق أهدافه بصرف النظر عن الجهة التي تقدم المعونة .

والميثاق يعتبر المساعدات الأجنبية واجبا على الدول السابقة في التقدم نحو التي تناضل للوصول إليه ويرى كذلك أن الدول ذات الماضي الاستعماري ملزمة بأن تقدم للدول المتطاعمة إلى النمو نصيباً مما نزعته من ثروتها الوطنية أيام الحركات الاستعمارية الأولى .

وتأتى في المرتبة الثانية القروض غير المشروطة فإن التطور الوطني يقبلها لأن مشكلتها تنتهى تماماً بعد الانتهاء من سدادها والفوائد المستحقة عليها .

وفي المقام الثالث أن التطور الوطني مستعد لقبول اشتراك رأس المال الأجنبي في أوجه نشاطه الوطني المستثمر في الظروف الضرورية التي تقتضى خبرات جديدة غير متوافرة في المجال الوطني ومع ذلك فإن سيادة شعبنا على أرضه تمكنه من أن يضع الحدود التي يستطيع أن يسمح بها لرأس المال الأجنبي بالعمل في بلاده لكي يكون في خدمة البلاد لا سياداً لها .

على أن هذا كله من باب العمل على زيادة الإنتاج فكيف تنعكس هذه الزيادة ؟

يقول الميثاق إن زيادة الإنتاج يجب أن تنعكس على أفراد المجتمع في حقوق أساسية لكل مواطن ينبغي تكريس الجهد لتحقيقها وتتلخص هذه الحقوق فيما يلي :

أولاً : حق كل مواطن في الرعاية الصحية ومعنى هذا أن يكون الدواء والعلاج بعيداً عن الاستغلال وفي متناول كل مواطن في كل ركن من الوطن .

ثانياً : لسكل مواطن الحق في العلم بقدر ما يتحمل استعداداه ومواهبه . وقد فسر الرئيس عملياً هذا الجانب حينما أعلن مجانية التعليم في كل مراحلها حتى الجامعي منه في خطابه الشعبي التاريخي في عيد الثورة العاشر مساء ٢٦ يولييه سنة ١٩٦٢ بالاسكندرية .

ثالثاً : حق كل مواطن في الدولة في أن يجد له عملاً متناسباً مع كفايته واستعداداه ومع ما حصل عليه من علم فالعمل مفسر نفسه من أهميته الاقتصادية في حياة الإنسان تأكيداً للوجود الإنساني في ذاته على أن يكون العمل مشروطاً بجد أدنى للأجر وبجد أعلى للدخل عملاً بمبدأ تذويب الفوارق بين الطبقات .

رابعاً : إن التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لابد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم في النضال الوطني وجاء الوقت الذي يجب أن يضمّنوا فيه حقهم في الراحة المكفولة بالضمان ومعنى هذا تأكيد من الميثاق لأهمية الفرد في الدولة .

هذه الحقوق جامعة مانعة لحقوق العلم والعلاج والعمل المجزى الملائم والتأمين ضد العجز والمرضى ، وكلها حقوق تعتبر لبنات بجانب زيادة الإنتاج في خلق المجتمع الاشتراكي .

ثم يتجه الميثاق إلى القيم الاجتماعية العامة التي لابد منها لاستقرار

المجتمع من الناحية النفسية . المجتمع الذى يعيش بعيداً عن عقد القلق والخوف وبعض هذه القيم : —

(١) العناية بالطفولة وتوفير ما يمكن لها من تحمل مسؤولية القيادة فى المستقبل . لأن الطفولة هى صانعة المستقبل .

(٢) أن تتساوى المرأة بالرجل فى الحياة المدنية مساواة تامة فيما هذا ما تنص عليه الشريعة الإسلامية من تشريعات الزواج والطلاق والميراث والظروف التى تفرض فيها قوامة الرجل فى العلاقات الزوجية بما تؤكد شخصية الرجل وتسلم به المرأة فى مجتمعاتنا ذى التقاليد الإسلامية .

(٣) وجوب حماية الأسرة الخلية الأولى الحية فى المجتمع .

(٤) وجوب التمسك بالمبادئ الأخلاقية .

(٥) حرية العقيدة الدينية فى مجتمعاتنا الجديد مقدسة لجميع رسالات السماء .

(٦) تأكيد حرية الإنسان الفرد فالعبيد هم الذين يشودون على حمل الأحجار والأحرار وحدهم هم القادرون على التحليق فى آفاق النجوم وأساس حرية الفرد تخليصه من الاستغلال .

(٧) إن القانون فى المجتمع الحر خادم للحرية وإس سيفاً مصلتها عليها .

(٨) إن لإذابة الفوارق بين الطبقات أمر ضرورى لتمكين للديمقراطية السليمة وحرية الكلمة هى المقدمة للديمقراطية وسيادة

القانون هو الضمان الأخير لها وحرية الصحافة أبرز مظاهر حرية الكلمة .

(٩) يجب أن تكون الصحافة الحرة رقيباً أميناً على إدارة الادارة الشعبية شأنها في ذلك شأن المجالس النيابية .

(١٠) يجب أن تعاد صياغة مواد القانون لكي يستمد حدوده من أوضاع المجتمع الجديد .

(١١) القوات المسلحة درع الشعب ضد أخطار الخارج ودرعه المستعد لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد أن تمتنع الشعب من الوصول إلى آماله الكبرى .

(١٢) لذلك يتعين بناء جيش وطني قوى من البر والبحر والجو لأن الجمهورية العربية المتحدة بالواقع وبالتاريخ هي الدولة العربية الوحيدة في الظروف الحالية التي تستطيع تحمل المسؤولية ، مسئولية بناء جيش وطني قوى يحمي الوطن العربي من أطماع الاستعمار والصهيونية .

(١٣) ومع ذلك يجب ألا تغطي لإحتياجات الدفاع على إحتياجات التنمية لأن الدفاع إذا لم تعزده التنمية لا يقدر على الصمود الطويل للمعركة الممتدة .

هكذا يتضح لنا أن الباب السابع الذي تعرض للإنتاج والمجتمع من أغنى أبواب الميثاق مادة وأفكاراً يمكن وضعها موضع التنفيذ خصوصاً وأنه لم يغفل المثل العليا والنواحي الروحية كما لها من أثر كبير في الارتقاء بالمجتمع والإنتاج معا .

الباب الثامن

مع تطبيق الاشتراكية ومساكنة

إن العمل شرف . العمل حق . العمل واجب . العمل حياة

لقد كان العمل قبل الثورة شعار الطبقات الكادحة من عامة الشعب وكانت القلة القليلة من أبناء الوطن العاطلين بالوراثة يحتقرون العمل ويعتبرونه مضيعة لوقتهم الثمين الذي كان وقفا على موائد القمار وعلى السهرات الحمراء وانتقاء المصايف الأجنبية صيفا والشتا شتاء ولا ريب فتمد كانوا يفلدون أصحاب الأمر والنهي في البلاد وعلى رأسهم الملك السابق أس الفساد والبلاء .

أما الآن ففي ظل الاشتراكية الثورية أصبح العمل واجبا مقدسا لكل فرد في هذه الجمهورية للمقضاء على التخلف الذي عانت منه البلاد طويلا في وقت لم يكن هناك وسيلة لتجميع الأموال عن طريق الاستعمار والاستغلال فلا بد للدول النامية من تجميع طاقتها للعمل وأن تعتمد على سواعدها في توفير المال اللازم لنهضة الاقتصادية ولن تتوفر الأموال إلا بزيادة الإنتاج .

وفي كل باب من الأبواب يحرص الميثاق على تأكيد حرية الفرد
ويبنى نفيا بآثار إذابة الفرد في الدولة وفي هذا الصدد يقول الميثاق :
« والطبقة العاملة لا يمكن أن تساق بالسخرة إلى تحقيق أهداف
الإنتاج والطاقت المبدعة للشعوب تستطيع أن تصنع الغد دون أن تساق
إليه بمهامات الدم الجماعية ، وفي هذه العبارة ما يشير إلى أن
اشتراكيئنا لخدمة الفرد ومن ثم لا داعي للإرهاب الذي اتخذته كثير
من الثورات الاجتماعية وخاصة الثورة الشيوعية .
وهناك أسس للعمل أخرى حددها الميثاق تتجلى فيما يأتي :

(١) إن العمل المنتج يستلزم تشجيع الكلمة المكتوبة التي يدون
فيها المسؤولون عن التخطيط والعمل الوطني أفكارهم لتتكون في متناول
اليدين المنفذة ، والذين يقومون بالتنفيذ لا بد أن يدونوا ملاحظاتهم
عن سير العمل لتتكون أمام المسؤولين عن التوجيه لأن ذلك يساعد
على تلافي الأخطاء والسير قدما في طريق الإنتاج السليم .

(٢) إن العمل لا يمكن أن يكون منتجا إلا إذا استند إلى
الديمقراطية ووسيلة الديمقراطية أن تتوافر الحرية في مراكز الإنتاج
جميعها لكي يتمكن جميع العاملين فيها من أن يعطوا كل جهودهم الفعلى
والوطني من أجل كمال العمل على أن يتم ذلك بالطبع تحت احكام تسلسل
المسئولية ومعنى هذا أن العامل في مصنعه مسئول عن نتيجة عمله وهو

في نفس الوقت يناقش مع المسؤولين طريقة التنفيذ وله أن يقترح
أحسن السبل للوصول إلى الكمال في الإنتاج هذا فضلا عن أن شعوره
الكامل بملكية المصنع يعطى له الفرصة في التفكير الحر الطليق ،

للوصول به إلى أعلى مراتب الدقة والكمال لما في ذلك من نفع مباشر له .

ومن وسائل الديمقراطية الإشراف الشعبي على مراكز الإنتاج ففي ذلك ما يضمن للشعب باستمرار تحديد أهداف الإنتاج بما يكفل مطالبه كما أن ممارسة النقد الذاتي تعطى عمالية الإنتاج الفرص في تصحيح الأوضاع وتعرف الأخطاء .

٣ - الصراحة في مواجهة الحقائق مهما كانت مرة فالقيادات الشعبية ذات الحق في الإشراف على مراكز الإنتاج إذا سمحت هذه القيادات بإخفاء الحقيقة فإنها تكون قد عزلت نفسها عن الشعب فيحق له بالتالي إسقاطها .

٤ - تسلم الميثاق عن دور العلم في التطبيق الاشتراكي في العمل والإنتاج فقال إنه يجب أن نتخلى فورا عن المراهقة الفكرية أو ما يعبر عنه بالسطحية في التفكير والارتجال الناتج عن تحكيم العاطفة ولذلك يوصى الميثاق بالتفكير العملي العميق إذ يقول إن الشعب هو قائد الثورة والعلم هو السلاح الذي يحقق النصر الثوري وثورة بلا علم هي مجرد انفجار عصبى تنفيس به الأمة عن كبتها الطويل ولكنها لا تغير من واقعها شيئا وأوصى الميثاق بضرورة العلم لتحدى التخلف وبأن يكون العلم في هذه المرحلة لخدمة المجتمع فلقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء ولقد كلفنا هذا التخلف كثيرا مع أن ظروف القهر الاستعماري الرجعى هي التي فرضته علينا وما زال هذا التخلف يكلفنا الكثير ولسكننا مطالبون الآن وعصر الذرة يشرق لجره على

الدنيا — أن نبدأ الفجر مع الذين بدأوه ولذلك يطلب الميثاق من الجامعات أن تكون بعيدة عن الأبراج العاجية وأن تكون طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة .

هـ — ركز الميثاق أهمية كبيرة على الطاقة الروحية لشعبنا إذ يقول :
 « وإذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فإن الحوافز الروحية والمعنوية هي وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد فالتطبيق الاشتراكي البعيد عن المثل والأخلاق يعتبر تطبيقاً مادياً هدفه المادة التي لا تحصى بجهود خلقية وكثيراً ما تنقلب هذه الناحية وبالأعلى الشعوب وهي مستقبلها ، » .

الباب التاسع

الوحدة العربية

يعالج الميثاق في هذا الباب سياسة الجمهورية العربية المتحدة على اعتبار أنها جزء من الأمة العربية فيقرر الميثاق أن الأمة العربية لم تعد في حاجة إلى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها إذ أنها تملك من مقوماتها ما يجعلها على أبواب الوحدة الشاملة ، ومن هذه المقومات وحدة اللغة التي تصنع وحدة الفكر والعقل ووحدة التاريخ التي تصنع وحدة الضمير والوجدان ووحدة الأمل التي تصنع وحدة المستقبل والمصير .

وتصدى الميثاق للخلافات بين الحكومات العربية فوصفها بأنها خلافات سطحية تنبع من الصراع الاجتماعي ، الواقع العربي الصراع بين القوى التقدمية والرجعية في العالم العربي ولا يمكن أن تدل أساليب الانقلاب العسكري ولا أساليب الانتهازية الفردية ولا أساليب الرجعية المتحكمة إلا على أن النظام القديم ، في العالم العربي يعاني جنون اليأس وأنه يفقد أعصابه تدريجياً وهو يسمع من بعيد في قصوره المعزولة وقع أقدام الجماهير الزاحفة إلى أهدافها .

ثم يقرر الميثاق كذلك أن الوحدة لا يمكن أن تفرض على شعب من الشعوب العربية وفي هذا المجال أكد الميثاق حرص الجمهورية على ألا تصبح طرفاً في المنازعات الحزبية المحلية في أى بلد عربى فإن ذلك أمر يضع دعوة الوحدة ومبادئها في أقل من مكانها الصحيح . والجمهورية العربية المتحدة تضع في نفس الوقت عزة كفاحها السياسى التقدمى ضد الاستعمار وفي الكفاح الاجتماعى ضد الرجعية والافطاع ورأس المال المستغل وما تمنهضت عنه ثمرة هذا الكفاح تحت تصرف كل مواطن عربى بحكم كون الجمهورية طليعة الكفاح السياسى والاجتماعى فى الأمة العربية وهى فى ذلك لا ينبغي لها الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلاً من الجمهورية العربية المتحدة فى شئون غيرها ثم ناقش الميثاق موقف الجامعة العربية من القضايا العربية فقال : إن قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية فى العالم العربى أمر سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة من النضال .

إن ذلك لا يؤثر ولا ينبغي له أن يؤثر على قيام الجامعة العربية ووجه الميثاق نقداً نزيهاً للجامعة العربية حينها قال :

« إن الشعوب تريد أمناً كاملاً والجامعة العربية بحكم كونها جامعة للحكومات لا تقدر أن تصل إلى أبعد من الممكن . »

ويتضح من هذا الباب أن جمال عبد الناصر الذى امتحن فى أعز أمانيه القومية قد سمى روحه الثورية على المحنة فلم يكفر بمبادئه التى ضحى كثيراً من أجلها بل ازداد تعالماً بالقومية العربية وحمل لواءها ثائراً مناضلاً يعمل من أجل وحدة الأمة العربية رغم كيد الرجعية

والاستعمار وعملاء الاستعمار ويتضح ذلك من خطابه التاريخي في مساء ٢٣ يولية سنة ١٩٦٢ في العيد العاشر للثورة حين قال : «إن الاستعمار وأعوانه والرجعية والانتهازية قد خيل إليها أن الانفصال في سبتمبر الماضي سنة ١٩٦١ قد هزم إيماننا بالقومية العربية ولكننا بعد أن رأينا الشعب السوري يحارب الرصاص من أجل الوحدة في حمص ودمشق وحلب نقول له إنه لو عادت سنة ١٩٥٨ مرة أخرى لما ترددنا أن تقبل الوحدة لأن الشعب السوري البطل هو قلعة القومية العربية وإننا اليوم أشد إيماناً بالقومية العربية من ذي قبل لأنها إرادة الشعب ولا بد لإرادة الشعب أن تنصر » .

الباب العاشر

السياسة الخارجية

« إن السياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة انعكاس أمين وصادق لعمله الوطنى » .

تتجلى الروح الثورية كذلك فى الميثاق فى معالجة السياسة الخارجية والوسائل فقد قرر الميثاق أن سياستنا الخارجية تلتزم ثلاثة خطوط :

١ - الخط الأول : الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل وكشفه فى جميع أفعنه ومحاربه فى كل أوكاره .

٢ - العمل من أجل السلام لأن جو السلام واحتمالانه هى الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى .

٣ - التعاون الدولى من أجل الرخاء فإن الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة كما أنه أصبح فى حاجة إلى التعاون الجماعى لتوفيره .

أما عن الهدف الأول فهو ثورة بالنسبة للأمم المتخلفة عامة والأمة العربية خاصة ذلك أنه لا يوجد على ظهر الأرض أمة ابتليت

بالاستعمار وشروعه بقدر ما ابتليت به أمتنا العربية التي كاثت الاستعمار العثماني المتستر وراء الخلافة الإسلامية ثم حاربت نابليون واضطرته للعودة من حيث أتى ثم كانت أسرة محمد علي التي تأمرت عليها وأسلتها للاحتلال ورضيت بالحكم في حماية أسنة الحراب الإنجليزية وحاول الوطنيون بعد أحمد عرابي التخلص من الاستعمار وكافوا طويلا إلى أن استطاعوا انتزاع النصر مرتين سنة ١٩٥٦ بجلاء الإنجليز في ١٨ يونية وجلاءهم مع الفر نسيين في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦ عقب العدوان الثلاثي وفي كل هذه المراحل قدم الوطن كثيراً من التضحيات في الأنفس والأموال فعلى قدر إحساسنا بالتأخر وعلى قدر ما دفعنا من ضريبة الدم أصبح استعدادنا قويا في مهاجمة الاستعمار وسنظل حربا عليه في كل صوره وأحلافه . حاربناه في الأحلاف العسكرية وسنظل نحاربه فيها وحاربناه وسنحاربه في إصرار شعبنا على تصفية العدوان الإسرائيلي على جزء من الأمة العربية وهو الوطن الفلسطيني وإصرار شعبنا على ذلك التصميم عن تصفية جيب من أخطر جيوب المقاومة الاستعمارية ضد نضال الشعوب وليس تعقب سياستنا لتسلل الإسرائيل في إفريقية غير محاولة لخصم انتشار سرطان استعماري مدمر ، كما أننا نحارب التمييز العنصري لأنه رق من نوع جديد يفرق بين الناس على أساس اللون وهو بذلك يفرق بين قيم جهودهم .

أما عن الهدف الثاني فهو ثورة ، كذلك في هذا الجو السياسي الذي يريد فيه كل معسكر من المعسكرين الشيوعي والرأسمالي جعل العالم كله قسمة عادلة أو غير عادلة بين مناطق نفوذ كل منهما .

واقصد نبحث سياسةنا في الدعوة إلى السلام في باندونج وبريوني
والامم المتحدة ويقول الميثاق : « إن شعبنا يعرف قيمة الحياة لأنه
يحاول بناءها على أرضه إن صدق دعوته للسلام تنبع من حاجته الماسة
إليه . إن السلام هو الضمان الأكيد لقدرته على الاستمرار في معركته
المقدسة من أجل التطوير كما أن العمل من أجل السلام هو الذي سلح
شعبنا بشعار عدم الانحياز والحياة الإيجابية » ويقول الميثاق : إن
ارتفاع هذا الشعار اليوم على قارات كثيرة هو تحية عظيمة لإخلاص
شعبنا في خدمة السلام . . »

أما عن الخط الثالث وهو التعاون الدولي من أجل الرخاء المشترك
فيقول الميثاق : « إننا نقبل التعاون الدولي من غير سيطرة إذ أننا قد
رفعنا شعارنا الخالد في أحلك ظروف المعارك « السلام لا الاستسلام »
والتعاون الذي تفهمه الجمهورية العربية هو التعاون المبني على الاحترام
المتبادل لمنفعة الجميع وهو يشمل تحكيم احتكار العلم وتوجيه الفرد للسلام
ومواجهة التكتلات الاقتصادية لكي لا يستغلها الأقوياء في عرقلة نمو
التقدم الذي تلمسه الدول المتخلفة .

وكما أن شعبنا يؤمن بوحدة عربية فإنه يؤمن بجامعة
أفريقية وبالتضامن الأفريقي الآسيوي وبرابطة إسلامية وفوق ذلك
بميثاق الأمم المتحدة »

التنظيم الشعبي الجديد

يتضح بما تقدم أن الميثاق جاء وثيقة تاريخية خالدة في ميدان السياسة والاقتصاد والاجتماع وفي شئون الحكم وفي ميدان المثل العليا والأخلاق المستمدة من الروح الدينية : وقد أقرته اللجنة كاملاً . وضع نص يفيد بأن الدين الاسلامي هو الدين الرسمي للدولة فتأكد بذلك الناحية الروحية في المجتمع العربي الذي نعيش فيه .

وهنا يبرز على الفور سؤال له أهميته وخطره وهو كيف نستطيع أن ننفذ ما جاء بهذه الوثيقة . وقد أجاب الرئيس عن هذا السؤال حينما تقدم للمؤتمر الوطني بأسس التنظيم الشعبي الجديد الذي يقو على الالتزام بمبادئ الميثاق داخل الاتحاد الاشتراكي . وقال الرئيس لأعضاء المؤتمر الوطني إن البداية في تصويره لابد أن تكون في تشكيل لجنة تأسيسية عليا مؤقتة تضع جميع تفاصيل الاتحاد الاشتراكي العربي وتباشر هذا التكوين ومهمة هذه اللجنة المؤقتة اختيار الأعضاء العاملين الذين قد يصل عددهم إلى نصف مليون عضو وهناك أعضاء منتسبون يمكن ضمهم إلى الكتلة العاملة من الأعضاء عن طريق التقدم بطلب من العضو المنتسب إلى الوحدة التنفيذية المحلية يطلب تحويله إلى عضو عام فتدرسه الوحدة التنفيذية وتقبله أو ترفضه وتقول له لماذا ترفضه وبذلك

تتسع القاعدة الشعبية الواعية شيئاً فشيئاً وباستمرار بما يكفل لها تجدد القيادات الصالحة من العناصر المؤمنة بضرورة الكفاح .

وقد وضع الرئيس الأسس الرئيسية لتنظيم الاتحاد والسياسة وترك التفاصيل للجنة المؤقتة على أساس أن تنظم الاتحاد الاشتراكي العربي تبدأ من الوحدة المحلية أو القرية أو القسم أو المصنع أو أي مؤسسة تضم جمعاً من الجماهير لتقدر على تكوين وحدة سياسية متحركة وتمتد حتى تصل إلى مستوى الجمهورية العربية المتحدة كلها في تسلسل مترابط بالحقوق والمسؤوليات في نفس الوقت وإنها ترابط على النحو التالي :

أولاً : مؤتمر القرية أو القسم أو المصنع أو غيرها من الوحدات الأساسية من التنظيم الشعبي . ويضم هذا المؤتمر جميع أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي في هذا النطاق . ومن هذا المؤتمر يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه الوحدة السياسية التأسيسية الأولى .

ثانياً : مؤتمر المحافظة ويضم جميع أعضاء اللجان التنفيذية المنتخبين من الوحدات التأسيسية في القرى والأقسام والمصانع وغيرها من الوحدات الأساسية في التنظيم الشعبي . ومن هذا المؤتمر للمحافظة يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه المحافظة .

ثالثاً : المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي العربي هو الذي ينتخب اللجنة التنفيذية من الأعضاء المنتخبين من المحافظات على أن ينضم إليهم بالنسبة لدورة الانعقاد الأولى أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية

ويقول الرئيس : إن مؤتمرات الاتحاد الاشتراكي العربي في جميع المستويات والوحدات التأسيسية الأولى أو مؤتمرات المحافظات إلى المؤتمر العام هي السلطات الشعبية العليا كل في نطاق مسؤوليتها . إن مسؤولية كل منها في نطاقها هي مسؤولية الميثاق كاملا . ولا بد لهذه المؤتمرات من جميع المستويات أن تجتمع في فترات دورية لتحديد سياسة العمل في مجاها .

وأهداف العمل ثم تناقش التقارير المقدمة من لجائها التنفيذية عن سير العمل سياسة وأهدافا لتسكون لها من ذلك كله ساطة التوجيه وسلطة الرقابة كما قرر الرئيس اشتراك القوات المسلحة في التنظيم الشعبي الجديد بأن تكون ضمن الاتحاد الاشتراكي وليس هذا اشتغال بالسياسة لأننا لسنا أحزابا نشتغل بالسياسة وإنما نحن نشتغل بالوطنية والقومية .

أما عن شروط العضوية للجان الاتحاد الاشتراكي العربي فهي .

- ١ - أن يدرس العضو الميثاق ويشرحه باستمرار .
- ٢ - يدرس قرارات الاتحاد ويشرحها باستمرار .
- ٣ - يحافظ على وحدة الاتحاد الاشتراكي .
- ٤ - ينفذ سياسة الاتحاد ويعاين قانونه الأساسي .
- ٥ - يطبق قوانين الدولة .
- ٦ - يتصرف كمقدرة ولا يطالب بمميزات معينة أو استثناء .

أو يعتبر نفسه طبقة مميزة وأن يضع مصالح الدولة فوق مصلحته الشخصية .

٧ - يحترم جماهير الشعب ويستمع إليها ويتعلم منها وينقل رأيها .

٨ - ينقد ويقبل النقد الناقى ويمارسه .

٩ - يعمل بكل قواه على ألا يترك الفرصة لأعداء الاشتراكية وأعداء الثورة .

أما حقوق العضو المقابلة لهذه الواجبات فيراها الرئيس فيما يأتي :

١ - حق الاشتراك في المناقشات بلا قيد .

٢ - حق التقدم باقتراحات حول أى موضوع .

٣ - أن يتقدم لأى ترشيح فى أى تنظيم داخل الاتحاد حتى اللجنة التنفيذية العليا .

ويتصور الرئيس الاتحاد على أنه الأم التى تخرج منها مجالس القرى ومجالس المحافظات ومجلس الأمة والحكومة والنقابات وكل شىء فى هذا البلد لىكى يصبح البلد كله وحدة فكرية ووحدة وطنية .

ومن هذه الصورة العامة يتضح لنا أن التنظيم الجديد يهدف إلى خلق الكتلة الشعبية العاملة الصلبة المتماكة المؤمنة بالثورة سياسياً واجتماعياً والتي تعمل على إرساء قواعدها بكل عزم وانصميم . . على أن تكون متجددة باستمرار عن طريق قبول الأعضاء المنتسبين كما أن كل عضو فى لجان الاتحاد الاشتراكى يجب أن يلتزم برأى الأغلبية

الروح الثورية

لكى لا تنقلب المعارضة إلى نظام الحزبية داخل الاتحاد الاشتراكي
فلاعضو حق الاعتراض ولكنه ملزم فى النهاية برأى الأغلبية .

ونحن الشعب مسئولون مسئولية كبرى فى هذا التنظيم سواء كنا
فلاحين أو عمالا أو موظفين أو مثقفين أو رجال قوات مسلحة أو من
الرأسمالية الوطنية ومسئوليتنا خطيرة وتتركز فى الإيمان بالميثاق والعمل
على تطبيقه وأن تكون كما قال الرئيس الأسلاك الموصلة بين القاعدة
ال جماهيرية ، ومطالبها وبين أداة التنفيذ فى الجمهورية ، من أجل خلق
مجتمع قوى يستطيع أن يصمد للدوامات ويحمى المكاسب التى
حصلنا عليها .

(تم بحمد الله)



١٥٧ شارع عبید - روض الفرج
تلیفون ٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤ - ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢ - ٤٥٣٤٦



١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون : ٤٠٥٨٨ - ٤٠٧٥٣
٤٠٨١٤١ - ٤١٠١٢